

46 مجلس الأمة

تصدر كل شهرين
عق مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد السادس والأربعون -مارس - أفريل 2011

هيئة المشاورات حول الإصلاحات تباشر مهامها



عبد القادر بن صالح رئيس الهيئة :

- رئيس الجمهورية حريص على مساهمة جميع القوى السياسية والاجتماعية وأراؤها هي المصدر الوحيد
- لتعديلات الدستورية والتشريعية



من أجل جزائر قيورة
على استقلالية قرارها

الإصلاحات

محل استشارات واسعة



من منشورات مجلس الأمة

الفهرس

- 04 رئيس الجمهورية يعلن:
الشروع في الإصلاحات وهيئة المشاورات تباشر لقاءاتها
- 09 من أجل جزائر غيرورة على استقلالية قرارها
الإصلاحات محل استشارات واسعة
البرلمان أمام الاستحقاقات المترتبة عن الرزنامة السياسية
- 13 رئيس الهيئة عبد القادر بن صالح ..
«فلتكن سنة الذكرى الخمسين للإستقلال
الوطني سنة التجديد الديمقراطي..»
- 14 جلسات
أعضاء مجلس الأمة يصادقون على قانوني التأمينات
الاجتماعية وتوجيه النقل البري وتنظيمه
- 15 قانون التأمينات الاجتماعية..
خطوة إيجابية نحو عصرنة الإطار القانوني لمنظومة
الضمان الاجتماعي والتكفل الأمثل بالمؤمن لهم اجتماعيا
- 16 قانون توجيه النقل البري وتنظيمه..
النهوض بقطاع النقل وعصرنته وتحسين ظروف تنقل الأشخاص
- 19 **الأسئلة الشفوية**
- 37 استقبالات 33 النشاط الخارجي 35 الخرجات الاستطلاعية
- نوبات
يوم برلماني حول التكوين والتشغيل
- 42 رئيس المجلس يؤكد: «حري بالبرلمان والبرلمانيين تحسس تطلعات
المواطنين ومرافقتها إلى حين تجسيد الآمال وتحقيقها في أرض الواقع»
- 47 **الأبواب المفتوحة**
- متابعات
بمناسبة اليوم البرلماني حول دور المنتخبين والتنمية
- 48 **الدعوة إلى صلاحيات أكبر للمنتخبين في قانون البلدية الجديد**
- 54 **الشبكات الاجتماعية عبر الانترنت بإمكانها أن تكون
حلا للعجز المسجل في الاتصال بالجزائر**
- 56 **المدار البرلماني**

تأخر صدور العدد 46 إلى ما بعد التاريخ المحدد (مارس / أفريل 2011..)،
وقد انطلقت المشاورات حول الإصلاحات السياسية في 21 ماي 2011 قبل
صدور هذا العدد مما أتاح فرصة إدراجها موضوعاً رئيسياً.



دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير

عمار بخوش،

نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير

أمال غيبوب

كريمة بنود

شهرزاد لورقيوي

بكار بنت طاعة الله

الصور: المصلحة التقنية

لمجلس الأمة

سيد أحمد زايا، عمبروش قط

الإخراج:

عبد الرحمن بوشايب

شارك في هذا العدد

رشيد لوارى

الطاهر حليس

الطباعة: المؤسسة الوطنية للنشر

والإشهار - (ANEP) روية

ر.ت.م.د: 2641-1112

الإيداع القانوني رقم: 98-1223

العنوان: 07 شارع زيغود يوسف

الهاتف: 021 74 60 59

الفاكس: 021 74 60 83

البريد الإلكتروني:

revue@majliselouma.dz

«ستجري مراجعة عميقة لقانون الانتخابات. ويجب لهذه
المراجعة أن تستجيب لتطلع مواطنينا إلى ممارسة حقهم
الانتخابي في أوفى الظروف ديمقراطية وشفافية لاختيار ممثلهم

في المجالس المنتخبة.

إننا نطرح إلى الارتقاء بنظامنا الانتخابي إلى مصاف أحدث قواعد
الديمقراطية النيابية المكرسة بنص الدستور حتى يعبر شعبنا بكل
سيادة ووضوح عن صميم قناعتهم.»

رئيس الجمهورية في كلمته إلى الأمة
يوم 15 أفريل 2011

الشرع في الإصلاحات وهيئة المشاورات تباشر لقاءاتها

أيتها المواطنين الفضليات،
أيها المواطنون الأفاضل،

إن الجزائر تتابع، بطبيعة الحال، التغيرات التي تحدث في الساحة الدولية وبعض البلدان العربية خاصة. وأمام هذا الوضع، تؤكد الجزائر تشبهاً بسيادة البلدان الشقيقة ووحدها ومرفضها لكل تدخل أجنبي، واحترامها لقرار كل شعب من محض سيادته الوطنية.

أما على الصعيد الوطني، وما دمننا نعيش في مجتمع تعددي، فمن الطبيعي وجود تبايرات مشغلة بما يجري حولها من مباح التغيير.

ومن البديهي أن تتجه ميولنا أكثر نحو مواقف القوى السياسية المتشعبة بالروح الوطنية التي ترفض كل تدخل في شؤون الغير، ولا ترضى في المقابل بتدخل الغير في شؤونها.

وهذا رأي الأغلبية الغالبة لشعبنا التي تتابع باهتمام المبادرات المختلفة، وتحفظ بالتعبير عن رأيها إذا ما تعلق الأمر بتهديد استقرار البلاد.

تصوب الشعوب والشباب فيها خاصة إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وإلى مزيد من العدل والحرية وأكثر من ذلك، إلى حكمة أفضل. إن الديمقراطية والحرية والعدالة ودولة الحق والقانون مطالب مشروعة، لا يسوغ لأبي كان تجاهلها. علما بأن شعبنا شاب يافع وطموح، وهو ما يعني ضرورة تلبية الكثير من المطالب يوم بعد يوم، في شتى الميادين. وإنا اليوم أكثر من أي وقت مضى تستوقفنا مباح الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي وكذا السياسي.

أيتها المواطنين الفضليات،
أيها المواطنون الأفاضل،

من هذا المنطلق، بادرنا بالتحرك من أجل تلبية المطالب الاجتماعية المشروعة لمواطنينا بحيث ترو أحداث آلية جديدة لتثبيت أسعار المواد الغذائية الأساسية التي تعرف التهاجا على المستوى العالمي. واستفاد دعم الاستثمار من تشجيعات معتبرة من خلال الحصول على العقار وتحسين وفرة القروض البنكية. وسيسمح هذا الإجراء بتكثيف نماء الثروة ورفع عروض التشغيل.

كما تعزرت بشكل محسوس مختلف أشكال الدعم الموجه للشباب وللعاطلين عن العمل الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الصغرى. وبالموازاة مع ذلك، تر تطوير آليات الدولة كما ونوعا من أجل تشجيع توظيف الشباب من حملة الشهادات. فمدة العقود جرى تمديدتها وأصبحت قابلة للتجديد، وسيحظى المستفيدون منها بالأولوية في التثبيت.

أما بخصوص السكن، فثمة جهد جبار يبذل منذ سنة ألفين 2000 إلى يومنا هذا، وذلك بتلبية أكبر قسط ممكن من الطلب والتقليص من حجم الاحتجاجات.

وانني لعلني يقين، مرغمة البرنامج الطموح الجارمي إنجازه، من أن ثمة طلبات ستظهر مجددا، علينا معالجتها بكل موضوعية ومرنرانة.

إن البرنامج الحماسي الحالي يروم إنجانر مليونين اثنين وحدة سكنية، منها أكثر من مليون وحدة سيتم تسليمها قبل 2014.

كما قررنا تعزيز استفادة المواطنين من السكن الريفي بما في ذلك داخل التجمعات السكنية الصغيرة، ورفع نسبة الاستفادة من القروض بالنسبة للأسر الراغبة في بناء سكناتها أو شرائها.

باختصار، فالإنجانرات شاخصة أمامكم والإحصائيات بادية للجميع. وهي كلها ملك للمجموعة الوطنية دون سواها، ولا أحد يوهمنا بأن منفعة تمار التنمية قد تعود لبعض الفئات الاجتماعية خاصة دون الأخرى. لكن هل يمكن القول أن كل شيء على ما يرام؟ لا بكل تأكيد، فثمة أمراض اجتماعية مستشرية كالرشوة والحاباة والتبذير والفساد وما إليها، والدولة عاكفة لا محالة على محاربتها بكل صرامة وإصرار. إنها معركة أخرى لا يمكن الانتصار فيها إلا بمشاركته كل فئات الشعب إذ كل ما يتحقق في البلاد يكون لكم ومعكم وبفضلكم.

أيتها المواطنين الفضليات،
أيها المواطنون الأفاضل،

سيتم قريبا اتخاذ إجراءات هامة تعطي نفسا جديدا لإدارة برامجنا وتنشيط جهات الدولة. وستأتي هذه الإجراءات لدعم محاربة



بسم الله الرحمن الرحيم،
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،
وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين،

أعلن رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة عن عزمه إجراء إصلاحات عميقة تهدف إلى إعادة صياغة جملة العدة التشريعية، بإدخال تعديلات تشريعية ودستورية في إطار مسعى لبرنامج إصلاحات سياسية، الغاية منه تعميق المسار الديمقراطي وتمكين المواطنين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

بنتائج لا جدال فيها. وأصبحت عشرية 2000 غنية بالإنجانرات على مستوى كامل أرجاء الوطن وفي كافة المجالات، خاصة منها مجال المنشآت القاعدية والتجهيزات الاجتماعية والاقتصادية.

وفي نفس الفترة، تر تدمير العجز في السكنات بقدر معتبر بإنجانر مليون وحدة سكنية كل خمس سنوات، وتر تقليص البطالة بقدر بالغ، واسترجعت بلادنا عهدا بمبادتها المتمثلة في مسعى العدالة الاجتماعية والتضامن الوطني، كما تشهد على ذلك أهمية التحويلات الاجتماعية وتعدد أوجه دعم الدولة للمواد الأساسية الضرورية، وتحسين الخدمات العمومية.

كما مرافق الإنجانرات هذه، تسديد الجزائر المسبق لمديونيتها الخارجية، واستعادة مكانة البلاد على المستوى الإفريقي والعربي والدولي في ظل احترامها للآخرين واحترام الجميع لها.

أيتها المواطنين الفضليات،
أيها المواطنون الأفاضل،

إن مرهان الوطن في مطلع العشرية الفارطة كان يكمن في إخماد نأر الفتنة، والعمل على استتباب السلم واستعادة الوئام، وصولا إلى إفاضة المصالحة الوطنية.

بعون الله وبفضل وقوفكم إلى جانبي، تر تحقيق هذه الأهداف وفقا لما جبلنا عليه من شيم عريقة، شيم الرحمة والصفح الصادق. لقد اطمأنت القلوب ووزالت المخاوف.

ومع استعادة السلم، بات لزاما علينا تجاوز مظاهر التدمير واستدراك التأخر. فباشرنا إذن، برنامجين ضخمين متتاليين للاستثمارات العمومية في سائر الميادين، ويجري الآن إنجانر برنامج ثالث. وأثمرت هذه البرامج

سأعمد إلى استعمال الحق الذي يخولني إياه وأطلب من البرلمان إعادة صياغة جملة العدة التشريعية التي تقوم عليها قواعد الممارسة الديمقراطية وما هو مخول للمواطنين من حيث ممارسة اختيارهم بكل حرية.

إن دور مختلف المجالس المنتخبة دور حيوي سيتم تعزيزه من حيث أن المنتخبين هم الذين لهم الصلة المباشرة بالمواطنين وبالواقع المعيش.



مقر المجلس الشعبي الوطني



مقر المجلس الشعبي الوطني

البيروقراطية والاختلالات المسجلة في إدارتنا والتصدي لأي تلاعب ومساس بالأموال العمومية.

وخلال هذه السنة، سيشعر في عملية تشاورية على المستوى المحلي مع المواطنين والمنتخبين والحركة الجمعوية والإدارة، لتحديد أهداف التنمية المحلية على نحو أفضل وتكييفها مع تطلعات الساكنة.

وضمن هذا السياق، سيشعر في عملية جادة تعنى بالمؤسسة الاقتصادية العمومية كانت أو خاصة، بوصفها المصدر المتميز لمخلق الثروة وتوفير مناصب الشغل من أجل ضمان نموها وتحديثها.

إن ترقية المؤسسة وتأهيلها يستهدفان أساسا تقوية الإنماء الاقتصادي للبلاد، ورفع مستوى الإنتاجية، وتحسين التنافسية.

ومن ثم، يتعين على الحكومة مرسد برنامج وطني للاستثمار موجه للمؤسسات الاقتصادية في كافة قطاعات النشاط، وذلك في إطار تشاوري مع كل المتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين.

كما يتعين على الحكومة أيضا إيجاد الشروط المثلى لتحرير المبادرات من خلال تحسين محيط المؤسسة، وبصفة عامة توفير مناخ ملائم للأعمال والاستثمار.

أيتها المواطنين الفضليات،
أيها المواطنون الأفاضل،

منذ أكثر من عقدين من الزمن، باشرت الجزائر نظام التعددية السياسية، كان لها ثمن باهظ سدد ضربتها شعبنا بلا دعم ولا مساعدة من أي كان في العالم.

وتمثل التعددية السياسية في بلادنا عبر وجود ما يقارب الثلاثين حزبا سياسيا وبرلمان تعددي في أغليته وأقليته.

كما تعكس التعددية كذلك في حرية التعبير التي هي واقع يشهد عليه تنوع وسائلنا الإعلامية وجرأة نبرتها. وإنه لجدير بنا أن نعترف بأنتمائنا إلى بلد تشكل فيه حرية الصحافة واقعا ملموسا؛ بلد خال من أي سجين رأي أو معتقل سياسي. إن هذا المكسب لاقت ينبغي دعمه دوما لكي يظل مكسبا دائما.

إن دماء كثيرة سالت والفتنة أشد من القتل، ودموعا غزيرة ذرفها شعبنا من أجل صون الجزائر موحدة وشامخة، ومن أجل الحفاظ على الجمهورية ومكسباتها الديمقراطية حتى يعود الأمل من جديد.

لا يحق لأحد أن يعيد الخوف بهذا الأسلوب أو ذلك إلى الأسر الجزائرية القلقة على أمن أبنائها وممتلكاتها، أو عن ما هو أخطر، وأعني بذلك خوف الأمة قاطبة على مستقبل الجزائر ووحدتها وسيادتها.

أيتها المواطنات الفضليات،
أيها المواطنون الأفاضل،

إن المطلوب اليوم، هو المضي قدما نحو تعميق المسار الديمقراطي وتعزيز دعائم دولة الحق والقانون، وتقليص الفوارق وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن المهمة هذه الشاحذة للهمم والحاسمة بالنسبة لمستقبل بلادنا، تقتضي انخراط الأغلبية ومشاركة كافة القوى السياسية والاجتماعية، وإسهام الكفاءات الوطنية. كما تتطلب دولة عتيدة الأمر كان مهيبه الجانب دولة قادرة على إحلال ثقة أكبر بين الإدارة والمواطنين، دولة مرتكزة على إدارة تتمتع بالكفاءة والمصداقية، وعلى عدالة لا خضوع لها سوى لسلطان القانون. كما تتطلب بالخصوص تمكين هيئاتنا المنتخبة من الاعتماد بمشروعية لا غبار عليها.

فبعد استعادة السلم والأمن وإطلاق برامج تنموية طموحة، وبعد رفع حالة الطوارئ، قررت استكمال المسعى هذا ببرامج إصلاحات سياسية الغاية منه تعميق المسار الديمقراطي، وتمكين المواطنين من

مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

إن دور مختلف المجالس المنتخبة دور حيوي سيتم تعزيزه من حيث أن المنتخبين هم الذين لهم الصلة المباشرة بالمواطنين وبالواقع المعيش.

أيتها المواطنات الفضليات،
أيها المواطنون الأفاضل،

استنادا مني إلى الدستور، سأعمد إلى استعمال الحق الذي يخولني إياه وأطلب من البرلمان إعادة صياغة جملة العدة التشريعية التي تقوم عليها قواعد الممارسة الديمقراطية وما هو مخول للمواطنين من حيث ممارسة اختيارهم بكل حرية.

وإدراكا مني للمسؤولية الواقعة على عاتقي، واعتدادا مني بدعمكم ومراعاة للحفاظ على توازن السلطات، سأعمل على إدخال تعديلات تشريعية ودستورية من أجل تعزيز الديمقراطية التيبية ببلادنا.

ستجرى مراجعة عميقة لقانون الانتخابات. ويجب لهذه المراجعة أن تستجيب لتطلع مواطنينا إلى ممارسة حقهم الانتخابي في أوفى الظروف ديمقراطية وشفافية لاختيار ممثلهم في المجالس المنتخبة.

إننا نطمح إلى الامتقاء بنظامنا الانتخابي إلى مصاف أحدث قواعد

الديمقراطية التيبية المكرسة بنص الدستور، حتى يعبر شعبنا بكل سيادة ووضوح عن صميم قناعتته.

لهذا الغرض، سيتم إشراك كافة الأحزاب الممثلة منها وغير الممثلة في البرلمان، واستشارتها من أجل صياغة النظام الانتخابي الجديد.

وعقب المصادقة على هذا القانون الانتخابي، سيتم اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لتأمين ضمانات الشفافية والسلامة، بما في ذلك المراقبة التي يتولاها ملاحظون دوليون للعمليات الانتخابية، وذلك بالتشاور مع كافة الأحزاب المعتمدة.

ومن جهة مكملة، سيتم إيداع قانون عضوي حول حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، وذلك طبقا للأحكام المنصوص عليها في الدستور.

فلأحزاب أن تنظم نفسها، وتعزز صفوفها، وتعبر عن رأيها، وتعمل في إطار الدستور والقانون حتى تنفع المواطنين وبالمخصوص الشباب منهم بوجاهة برامجها وفائدتها.

وسوف يعزز هذا المسعى بمراجعة القانون المتعلق بالأحزاب السياسية من خلال مراجعة دور الأحزاب ووظيفتها وتنظيمها لجعلها تشارك مشاركة أجمع في مسار التجدد. وسيتم تعجيل إيداع وإصدار القانون العضوي المتعلق بتمثيل النساء ضمن المجالس المنتخبة قبل الاستحقاقات الانتخابية القادمة.

أنتها المواطنين الفضليات،
أيها المواطنون الأفاضل،

في إطار لامركزية أوسع وأكثر نجاعة، وحتى يصبح المواطنون طرفا في اتخاذ القرارات التي تخص حياتهم اليومية وبيئتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا بد من مضاعفة صلاحيات المجالس المحلية المنتخبة وتمكينها من الوسائل البشرية والمادية للانزمة لممارسة اختصاصاتها. ولهذا الغاية ذاتها سنتم مراجعة قانون الولاية.

إن المسعى هذا سيشمل أيضا توسيع وتوضيح مجال الحركة الجمعوية وأهدافها ووسائل نشاطها وتظهيرها من أجل إعادة تأهيل مكانة الجمعيات في المجتمع بصفتها فضاءات للتحكيم والوساطة بين المواطنين والسلطات العمومية. ومرشما تتم المراجعة المزمعة للقانون الذي يسير نشاط الجمعيات، أدعو منظمات الحركة الجمعوية إلى تكثيف المبادرات التي تخولها مراسلتها من خلال الانخراط من الآن ضمن هذا المنظور.

كما ينبغي أن يصبح احترام حقوق الإنسان انشغالا دائما لدى مختلف الرابطات والجمعيات الوطنية المتكفلة بهذا الشأن. وسيتم تأمين كافة الظروف لتمكينها من إسماع صوتها وأداء مهامها بوجه أفضل. ويتعين على المؤسسات والإدارات المعنية أن تسهم في ذلك على أكمل وجه.

أنتها المواطنين الفضليات،
أيها المواطنون الأفاضل،

فمن أجل ترويج هذا الصرح المؤسساتي الرامي إلى تعزيز الديمقراطية، يتعين إدخال التعديلات للانزمة على دستور البلاد. لقد سبق لي وأن أعربت مرارا على مرغبتني في إخضاع الدستور للمراجعة، ووجدت تأكيد قناعتني ومرغبتني هاتين في عدة مناسبات.

سيتم ذلك من خلال إنشاء لجنة دستورية تشارك فيها التيارات السياسية الفاعلة وخبراء في القانون الدستوري، وستعرض علي اقتراحات أتولاها بالنظر قبل عرضها بما يتلاءم مع مقومات مجتمعنا على موافقة البرلمان أو عرضها لاقتراعكم عن طريق الاستفتاء.

أنتها المواطنين الفضليات،
أيها المواطنون الأفاضل،

لا بد لي من تذكيركم بأن أجهزة الإعلام الثقيلة المتمثلة في التلفزة والإذاعة هي كذلك صوت الجزائر المسموع في العالم.

وذلك يلزمها الإسهام في ترسيخ الهوية والوحدة الوطنية، وفي الآن ذاته تعميم الثقافة والترفيه. لكنها مطالبة فوق ذلك بالانفتاح على مختلف تيارات الفكر السياسي في كنف احترام القواعد الأخلاقية التي تحكم أي نقاش كان.

فمن أجل توسيع هذا الانفتاح على المواطنين وممثلهم المنتخبين ومختلف الأحزاب الحاضرة في الساحة الوطنية على حد سواء، سيتم دعم الفضاء السمعي البصري العمومي بقنوات موضوعاتية متخصصة ومفتوحة لجميع الآراء المتعددة والمتنوعة.

هذا، وسيأتي قانون الإعلام بمعاله لدونة أخلاقية ويتم التمشير الحالي على الخصوص برفع التجريم عن الجح الصحافة.

أنتها المواطنين الفضليات،
أيها المواطنون الأفاضل،

لا يفصلنا سوى عام واحد عن موعد الاستحقاقات الانتخابية الوطنية المقبلة. وهي فترة زمنية كافية للقيام بمراجعة الأسس القانونية لممارسة الديمقراطية والتعبير عن الإرادة الشعبية وتحسينها وتعزيزها، بما يستجيب لآمالكم في تمثيل نوعي أوفى ضمن المجالس المنتخبة.

إنني أدعو كل مواطن وكل مواطنة منكم على اختلاف مشاربكم، إلى تضافر وطني للجهود حتى تكون هذه الساحة الجديدة فرصة للتفتح على حياة سياسية تعددية تعكس نص الدستور ومروجه بما سيتيح لكل واحد وواحدة المشاركة في تجدد الدولة الجزائرية وريقها، وتعزيز أركانها الدولة التي اقتداها الكثير من الرجال والنساء بأرواحهم في سبيل الانعتاق من الهيمنة الاستعمارية والنهوض من وهدة الجهل والتخلف.

وبما أن الدولة مسؤولة عن سياسة التنمية وبسط النظام العام ونشر الأمن في ربوع الوطن، فسأظل حريصا كل الحرص على تحقيق أهدافنا بالاعتماد على مساهمة المواطنين والامرتكانر على المؤسسات الشرعية للدولة، وفقا لأحكام الدستور وقوانين الجمهورية.

إنني أتوجه إلى كافة المواطنين والمواطنات راجيا منهم العون على النهوض ببلادنا وتحقيق طموحات شعبنا للتطور في كنف الحرية والسلم والتأمر.

فكلما كنا يدا واحدة جعلنا من بلدنا العزيز وطنا للنماء والعدل والإخاء. المجد والحلود لشهداتنا الأبرار.

من أجل جزائر غيورة على استقلالية قرارها

البرلمان أمام الاستحقاقات المترتبة عن الرزنامة السياسية

خلال اجتماع مجلس الوزراء يوم 2 ماي 2011 .. كشف السيد رئيس الجمهورية عن برنامج الإصلاحات وإطارها الزمني .. مبرزاً أن الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية ستتداول حول كل ما يتعلق بالإصلاحات السياسية، مؤكداً أن لقاءات ستجري تحت إشراف السيد عبد القادر بن صالح، تهدف إلى استقاء آراء واقتراحات الأحزاب والشخصيات الوطنية ومكونات المجتمع المدني حول جملة الإصلاحات المعلن عنها وبخاصة مراجعة الدستور المقبلة.

الإصلاحات محل استشارات واسعة



النظام الانتخابي محور من محاور الإصلاحات

- ثلاثة قوانين عضوية
- معنية بالإصلاحات :
- النظام الانتخابي
- الأحزاب السياسية
- حيز المرأة في المجالس المنتخبة

بمشروع مراجعة قانون الولاية الذي سيعقب مراجعة قانون البلدية التي تمت مؤخرا.

في هذا الإطار، ستقوم الحكومة بجمع، وفق مقتضى الحال، عروض واقتراحات الأحزاب السياسية والحركة الجمعوية التي أمل أنها ستدلي بدلوها في الأجل الذي يُتفق عليه لاحقا، بما يتيح إيداع كافة مشاريع القوانين هذه لدى مكتب البرلمان في كنف احترام الاستحقاقات المترتبة عن الرزنامة السياسية التي سأتطرق إليها لاحقا.

هذا، وستتولى ترقية الإصلاحات المتعلقة بالإعلام.

في هذا المضمار، فضلا عن مشروع القانون حول رفع التجريم عن الجح الصحافة، الذي سنتولاه بالدراسة اليوم، تكلف الحكومة، بالتشاور مع الأسرة الإعلامية، بتعجيل صياغة مشروع القانون العضوي المتعلقة بالإعلام.

وفضلا عن الضمانات القانونية الجديدة حول حرية الصحافة التي سيعززها القانون المأمول هذا، فإننا سنسعى من أجل تحديث المجال الإعلامي الوطني للارتقاء به إلى مستوى تعدديتنا السياسية وطموحات شعبنا ومن أجل تعزيز الاحترافية وترسيخ الأخلاقيات.

لكم هو بالذات الإطار الذي سيتم فيه إنشاء لجنة مستقلة من الخبراء الجزائريين في مجال الإعلام السمعي البصري، والإتصال، والإعلام.

الإصلاحات المعلن عنها، وبخاصة مراجعة الدستور المقبلة.

• وفيما يخص بالذات إعداد مشروع مراجعة الدستور سأعين لجنة ذات الإختصاص لتنهض بهذه المهمة، وتكون هي التي سيرفع إليها ما سيصدر عن الأحزاب والشخصيات من عروض واقتراحات حول هذا الملف.

وحالما تفرغ هذه اللجنة من عملها، ستقدم لي مشروع المراجعة الدستورية الذي تصوغه ثم تحال صيغة هذا المشروع النهائية على البرلمان وفقا لما ينص عليه الدستور.

ضف إلى ذلك، لو يتبين أن مشروع المراجعة الدستورية معمق فسيناط الشعب، بعد البرلمان، بالبت في أمره بمطلق سيادته، من خلال استفتاء شفاف.

• وعلى ضوء آراء واقتراحات الأحزاب والشخصيات الوطنية التي ستتم استشارتها كما أسلفت، ستؤول إلى الحكومة مسؤولية إعداد مشاريع القوانين المترتبة عن برنامج الإصلاحات السياسية.

من باب التذكير، يتعلق الأمر، أولا، بثلاثة قوانين عضوية تتعلق، على التوالي، بالنظام الانتخابي، والأحزاب السياسية، وحيز المرأة ضمن المجالس المنتخبة. ويتعلق الأمر، بعد ذلك، بمشاريع القوانين المتعلقة بحالات التنافي مع العهدة النيابية، وبالحركة الجمعوية. كما يتعلق

• أجزم مرة أخرى أن الإصلاحات السياسية ستكون عميقة ومراعية للمبادئ الأساسية وثوابت الهوية الوطنية، ألا وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية، المنصوص عليها في الدستور الحالي.

هذا، وإن الدستور ينص في مادته 178 على أنه لا يسوغ لأي تعديل دستوري المساس بالطابع الجمهوري للدولة والنظام الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية والإسلام من حيث هو دين الدولة، والعربية من حيث هي اللغة الوطنية الرسمية، والحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، وسلامة التراب الوطني ووحده، وكذا العلم الوطني والنشيد الوطني بصفتها رمزين للثورة والجمهورية.

من ثمة، ما عدا هذه الثوابت الوطنية، ستعكس القوانين التي ستتم مراجعتها وكذا مشروع مراجعة الدستور، ما سيصدر ديمقراطيا عن الأغلبية من آراء واقتراحات.

• ستستشار الأحزاب السياسية، والشخصيات الوطنية استشارة واسعة حول كل ما يُزعم العمد إليه من إصلاحات سياسية.

في هذا الإطار، ستعقد قريبا لقاءات تحت إشراف شخصية وطنية سأتولى تعيينها لهذا الغرض. وما سيجري خلالها من المشاورات السياسية سيغتنم على الخصوص لاستقاء آراء واقتراحات الأحزاب والشخصيات حول جملة



سؤول إلى الحكومة مسؤولية إعداد مشاريع القوانين المترتبة عن برنامج الإصلاحات السياسية.

وستوكل لها مهمة اقتراح السبل والوسائل الكفيلة بتحسين المجال السمعي البصري وترقية الاتصال بواسطة تكنولوجيا الإعلام الجديدة وتحديد الميادين التي ستسهم المساعدة العمومية من خلالها في ازدهار الصحافة المكتوبة.

سيتم تنصيب سلطة ضابطة تُعنى بالأجهزة



سنسعى من أجل تحديث المجال الإعلامي الوطني لارتقاء به إلى مستوى تعدديتنا السياسية ووضوحات شعبنا ومن أجل تعزيز الاحترافية وترسيخ الأخلاقيات.

الإعلامية حالما يتم إصدار قانون الإعلام الجديد. تكون مهمتها السهر على مراعاة ما تتركسه حرية التعبير من مبادئ وضمن ارتفاق الأحزاب السياسية للوسائط الإعلامية السمعية البصرية بالقسطاس والمساهمة في احترام الأخلاقيات ومراعاة الواجبات.

وأنتهز هذه السانحة لتذكير الحكومة بأنها مكلفة أيضا بإعداد مشاريع القوانين المتعلقة بالإعلامية.

الأخرى، تلك التي لا تقل أهمية وأسلفت الحديث عنها خلال خطابي الأخير إلى الأمة.

بهذا الخصوص، وفيما يتعلق بمحاربة الآفات الاجتماعية، باتت بلادنا تملك عدّة قانونية كاملة لمحاربة الفساد وكافة الأشكال الأخرى من المساس بالأموال والممتلكات العمومية. وقد تم تعزيز دور كل من المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة. وسنستكمل اليوم هذا الجهاز القانوني بمشاريع لمراجعة القوانين المتوخى منها حماية الإطارات والمسيرين أثناء أداء مهامهم والتعاطي مع مخاطر التسيير.

أدعو إذن قضاتنا إلى الإسهام في ذلك تمام الإسهام خدمة لحماية الأموال والممتلكات العمومية في كنف الاحترام الدقيق للقوانين.

يجب لزاما تحسين العلاقات بين الإدارة والمواطنين وذلك بحدح البيروقراطية وبالقضاء على ما يعترق الإدارة من إختلالات وبإعادة الإعتبار للخدمة العمومية.

من هذا الباب، أكلف الحكومة بتعجيل الورشات التي باشرتتها من أجل تخفيف الإجراءات الإدارية وتقديم توصياتها إلى مجلس الوزراء في نهاية هذا السداسي.

من منطلق هذه الروح، على الحكومة إيجاد صيغة جديدة تعزز الشفافية والإنصاف في استفادة المواطنين من المساعدات العمومية في السكن، وفي منح السكن العمومي الإجباري.

بالفعل، ومثلما سنقف عليه اليوم، بمناسبة دراسة مشروع قانون المالية التكميلي، إن الدولة لا تدخر جهدا من أجل الاستجابة للطلب على السكن. ولا يبقى إذن سوى تعزيز ثقة مواطنينا في أن حقهم في السكن محفوظ ومكفول.

وأما مشروع مراجعة الدستور، فإنني عازم على عرضه على البرلمان بعد الانتخابات التشريعية المقبلة. وقد اخترت هذا لأسباب موضوعية، منها أملي في أن يتم تنظيم الانتخابات التشريعية المقبلة في كنف الشفافية التامة، وتفضي إلى تمثيل كافة الأحزاب السياسية الكبرى القائمة في بلادنا، في البرلمان.

بعد هذه التوضيحات والتوجيهات حول الإصلاحات السياسية، أغتنم هذه المناسبة لتحديد المعالم لمسار الورشات

لقد أعلنت أيضا تنظيم تشاور، خلال السنة هذه، لتحديد أهداف تنمية محلية أفضل ومساوقتها مع تطلعات الساكنة.

سيتولى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تفعيل هذا التشاور بمساعدة تامة من قبل الحكومة والجماعات المحلية وبمشاركة الكفاءات الجديدة بتمثيل الساكنة، والمنتخبين المحليين وممثلي الإدارة المحلية.

سيباشر هذا التشاور الذي سيتم توضيح كيفية إجرائه من خلال « خارطة طريق » توجه قريبا إلى المكلفين بإدارته وينطلق من البلديات ليخلص إلى جلسات على المستوى الوطني. وينتظر منه الخروج بالتوصيات المناسبة الكفيلة بتحسين حكامه الجماعات المحلية وكذا العلاقات بين الإدارة والمواطنين.

وبرسم تحديث الحكامة أيضا ومواصلة إصلاح الدولة، كلفت الحكومة بالعمل على ترقية دور المجالس المنتخبة المحلية وموقعها في تسيير التنمية والشؤون العامة.

ولقد قطع هذا المسار شوطا هاما بمراجعة قانون البلدية التي ستليها مراجعة قانون الولاية.

فالمطلوب، إذن، هو تدعيم هذه التحسينات خاصة على مستوى البلديات بإمداد مجالسها المنتخبة بالكفاءات الإدارية والتقنية المطلوبة بما في ذلك الإعتماد انتقاليا على آليات دعم الإمداج المهني لحملة الشهادات، وعند الإقتضاء مضاعفة الإسهام المالي للدولة في موارد البلديات الضعيفة القدرة المالية.

ومهما يكن من أمر، يتعين على المجالس المحلية المنتخبة مستقبلا أن تثبت قدرتها



الاستجابة لتطلعات الشعب .. وصون النظام الجمهوري والديمقراطية



البحث عن أفضل السبل لإنماء المؤسسات الوطنية

زيادة عن ذلك، سيقوم المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، في إطار تقاريره الدورية، بمتابعة تنمية الاقتصاد من دون المحروقات وبالأخص اقتصاد المؤسسة بما يتيح له إصدار توصيات حول الإجراءات التكميلية أو التصحيحية التي قد تكون فائدة في الأخذ بها.

وإلى جانب ذلك يتعين على الحكومة أن تُعدّ العدة لتنظيم إجتماع عام للثلاثية يكون مناسبة لمناقشة الملفات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية مع ممثلي أرباب العمل والعمال.

بعد أن سبق وأن استرجعنا السلم وحررنا عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ستكون هذه الإصلاحات توجيحا للتجدد الوطني.

وعليه أتعهد باحترام ما سيُرسم من نطاقات لهذه الإصلاحات على أن تراعي الثوابت الوطنية التي سبق وأن أعفاها الدستور الحالي من كل تغيير، وألا تخل بالوفاء لإرادة الشعب الذي نبذ دعاة العنف من الحياة السياسية.

إن الإصلاحات السياسية هذه، وكذا تحديث مناهجنا في تسيير الشؤون العمومية التي سترافقها والتي أسلفت ذكرها، إنما تنبثق من المرحلة التي بلغتها تنميتنا الوطنية ومن طموحات شعبنا وعلى الخصوص شبيبتنا التي غايتها المنشودة هي أن تحيي حياة عصرها.

فالأمر إذن أمر شعبنا في النهوض بإصلاحاته العميقة بكل سيادة وحرص في كنف احترام ذلكم الثمن الذي دفعه في سبيل استرجاع استقلاله والوفاء للتضحيات التي قدمها، في عهد غير بعيد، من أجل صون النظام الجمهوري والديمقراطية، ومصداقا ملموسا لتطلعاته إلى بناء جزائر ديمقراطية وعصرية، جزائر متمسكة بأصالتها وغيورة على استقلالية قرارها.»

على النهوض بمسؤولياتها من حيث الحكامة والنيابة عن ناخبها من المواطنين بكل ديمقراطية وشفافية.

وفي نفس الوقت، وتيسيرا لمشاركة المواطنين في التصدي لأي قرار إداري يكون محل اعتراض من قبلهم، ستتولى الحكومة تعبئة الوسائل اللازمة حتى يتمكن قطاع العدالة من فتح كافة المحاكم الإدارية المرسوم إنشائها عبر سائر التراب الوطني وفق وتيرة توفر المستخدمين المطلوبين والقضاة على الخصوص.

هذا، وأكلف السلطات القضائية بالقيام، بمساعدة هيئات الإعلام، بتعميم معرفة مكانة الجهات القضائية الإدارية ودورها من حيث هي الملاذ الذي يُلجأ إليه للتصدي لأي قرار إداري يُعتبر مجانيا للعدل . وهو ما سيكون له مفعوله في بناء علاقات أكثر سلاسة بين الإدارة والمواطنين.

وقد أعلنت أيضا في خطابي إلى الأمة أننا سنباشر عملا معمقا باتجاه المؤسسة الوطنية، عمومية كانت أو خاصة، من أجل إنمائها.

سيعزز المسعى هذا الإجراءات التي تم اتخاذها من أجل تنويع الاقتصاد الوطني وتثمين الإنفاق العمومي الهام في الاستثمارات من حيث هو كمّ من الأعمال يوكل تنفيذه للمؤسسات المحلية.

و عليه، فإنني أكلف الحكومة بتعجيل دعوة شركائها الاقتصاديين والاجتماعيين إلى تشاور ثلاثي يُعنى خصيصا بإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بدعم تطوير المؤسسة وترقية مناخ أكثر مواتاة للاستثمار والنشاط الاقتصادي على أن يتم تنفيذ نتائج هذا التشاور والورشات التي قد يتفق حولها خلال هذه السنة.



أحد لقاءات الهيئة .. مع حركة الإصلاح

المهمة .. والمنهجية لتحقيق المدى الذي يجب أن تصل إليه

المعتمدة والشخصيات الوطنية وفعاليات المجتمع المدني لمباشرة المشاورات وجمع كافة الأفكار والآراء والتصورات حول هذه الإصلاحات والتي تتمثل خاصة في: مراجعة الدستور والقوانين التالية:

- النظام الانتخابي
- قانون الأحزاب
- قانون تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة
- قانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية
- قانون الحركة الجموعية
- قانون الإعلام
- قانون الولاية

إن هيئة المشاورات حول الإصلاحات السياسية عملت بحرص شديد من أجل تمكين كل الجهات التي يتم التشاور معها قصد إتاحة المجال أمامها كي تعبر عن آرائها ومقترحاتها وتستعمل بكل أمانة وصدق لتمكين هذه الأطراف من التعبير عن وجهات نظرها في ظل احترام ثوابت المجتمع الجزائري والعناصر المكونة للهوية الوطنية التي تبقى فوق كل الاعتبارات وذلك تحقيقاً للرؤية وطنية شاملة من شأنها أن تساعد على جعل القوانين التي تتم مراجعتها وكذا مشروع مراجعة الدستور عاكسة لآراء واقتراحات أغلبية الشعب. بعد الانتهاء من هذه المشاورات التي حدد تاريخ آخر شهر جوان نهاية لها تقوم الهيئة بإعداد التقرير النهائي والمفصل والمتضمن كل الآراء والمقترحات «بأمانة» ليسلم إلى السيد رئيس الجمهورية حتى يتسنى له

طبقاً لمضمون بيان رئاسة الجمهورية الصادر بتاريخ 02 ماي 2011 شرعت هيئة المشاورات حول الإصلاحات السياسية يوم السبت 21 ماي 2011 بمقر رئاسة الجمهورية في عقد سلسلة من اللقاءات التشاورية مع الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية والفاعلين الأساسيين في المجتمع المدني.

ومن خلال اللجوء إلى هذه المشاورات الواسعة التي باشرتها هيئة المشاورات الوطنية حول الإصلاحات باسمه ومن خلال تشكيل هذه الهيئة يكون فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة قد أرسى حقاً القواعد المتينة للممارسة الديمقراطية وإشراك القوى الفاعلة في المجتمع لإبداء الرأي حول كيفية تعزيز أسس جزائر عصرية وديمقراطية متجذرة في ثقافتها وحضارتها. وإعداداً لهذا العمل السياسي والوطني الهام عقدت الهيئة المكلفة بالمشاورات حول الإصلاحات السياسية سلسلة من الاجتماعات في إطار المهمة المنوطة بها تولت خلالها وضع منهجية العمل وفقاً لما أعلنه فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه للأمة يوم 15 أبريل بإجرائه إصلاحات سياسية تحددت مجرياتها وطريقة تحقيقها والمدى الذي يجب أن تصل إليه في بيان مجلس الوزراء بتاريخ 2 ماي 2011 الذي شدد على عمق الإصلاحات السياسية وتوسيع المشاورات حولها. وفي هذا الإطار وجهت دعوات للأحزاب

رئيس الهيئة عبد القادر بن صالح ..

«فلتكن سنة الذكرى الخمسين للإستقلال الوطني سنة التجديد الديمقراطي ..»



استهل السيد عبد القادر بن صالح رئيس هيئة المشاورات حول الإصلاحات السياسية أول جلسة وقد كانت يوم السبت 21 ماي 2011 بكلمة رحب في بدايتها باسمه ونيابة عن السيد محمد تواتي ومحمد علي بوغازي، وتوجه في بدايتها بالشكر باسم رئيس الجمهورية إلى السيد أحمد بن عبد السلام الأمين العام لحركة الإصلاح والمرافقين له على الاستجابة للدعوة كحزب سياسي للمساهمة في النقاش حول الإصلاحات السياسية التي تشكل رهانا حقيقيا لمستقبل البلاد .. وقال فيها :

تشكيلته السياسية بخصوص الإصلاحات موضوع هذه المشاورات.

إن محيطنا الجهوي يشهد تحولات بالغة الأهمية لم تلبث تداعيات بعضها أن هدت بتقويض سيادة بعض الدول ووحدها الوطنية. وإذا كان للشعب الجزائري هو أيضا مطالبه بخصوص تعميق الديمقراطية وتكريس الحكم الرشيد، فإننا لا نملك سوى أن نحیی فيه وعيه وحكمته حين أختار السبيل السلمي في التعبير عن مطالبه التي أقر رئيس الجمهورية مشروعيتها.

لذلك تبقى مساهمة الجميع، أحزابا سياسية وشخصيات وطنية ومجتمع مدني، بالغة الأهمية إن أردنا التغيير المنشود في كنف السلم والوئام وجعل سنة الذكرى الخمسين لاستعادة السيادة الوطنية سنة التجديد الديمقراطي.

كما لا يخفي على أحد، فإن المواضيع محل هذه المشاورات تتعلق بمراجعة الدستور والنصوص التشريعية المتعلقة بالنظام الانتخابي والأحزاب السياسية وتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة والحركة الجموعية وقانون الولاية وقانون الإعلام وحالات التنافي مع العهدة البرلمانية.

لن يُوضع أمامه أي قيد ما لم يتعارض مع ثوابتنا الوطنية ومكونات هويتنا. إذ لا نية إطلاقاً في فرض أي نص لمشروع مراجعة الدستور أو النصوص التشريعية المقترحة للدراسة والنقاش. ففي هذا السياق يهمني التأكيد أمامكم أن المصدر الوحيد للتعدلات الدستورية والتشريعية المقبلة هو جملة الآراء والتحليل والتعليق والمقترحات التي سوف تعبرون عنها خلال جلسات هذه المشاورات.

ذلكم هو ما تعهد به السيد رئيس الجمهورية علنية خلال اجتماع مجلس الوزراء يوم 2 ماي المنصرم، حيث أبدى حرصه على «أن ما سيصدر ديمقراطياً عن الأغلبية من آراء ومقترحات ستجد تعبيرها في التعديلات الدستورية والتشريعية الرامية إلى تعميق المسار الديمقراطي». وتشكل هذه الضمانات مبعث اطمئنان كبير كونها صدرت عن رئيس الدولة شخصياً.

ومن جانبنا، فإننا نؤكد حرصنا على رفع جميع الآراء والمقترحات المعبر عنها خلال هذه المشاورات بأمانة وصدق إلى السيد رئيس الجمهورية.

وتوخياً للدقة في نقل آراء المشاركين في هذا المشاورات، فإننا نأمل - لمن يرغب في ذلك - تقديم مذكرة تعرض مواقف ورؤى

إن جملة الإصلاحات الشاملة التي بادرت بها رئيس الجمهورية تنبع من قناعته العميقة أن تطور البناء المؤسساتي للبلاد قد بلغ اليوم مرحلة تسمح بدعم المكتسبات المحققة وبالمضي قدماً في ترسيخ المسار الديمقراطي وتعزيز دول القانون.

كل هذا ينبثق عن إرادة راسخة في تكفل حقيق بتطلعات الشعب الجزائري إلى حكم راشد ومزيد من العدالة الاجتماعية وتوسيع أكبر لفضاء الحريات .

إن الأمر يتعلق حقيقة باستكمال مشروع التجديد الوطني بعد أن استتب الأمن في البلاد وشهد الاقتصاد الوطني انتعاشاً ملحوظاً.

وانطلاقاً من اعتبار هذه الإصلاحات السياسية ورشة ضخمة تستوجب مساهمة جميع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، فقد ارتأى رئيس الجمهورية ضرورة إشراك الجميع في هذه المشاورات.

وفي ما عدا دُعاة العنف الذي نبذهم الشعب الجزائري وأقصاهم من الحياة السياسية، فإن هذه المشاورات تبقى مفتوحة أمام جميع الفاعلين السياسيين كما أكد على ذلك السيد رئيس الجمهورية.

وسيكون النقاش بشأن هذه الإصلاحات حراً

أعضاء مجلس الأمة يصادقون على قانوني التأمينات الاجتماعية وتوجيه النقل البري وتنظيمه



خصّص مجلس الأمة الجلسة العلنية التي عقدها يوم الثلاثاء 10 ماي 2011، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، وحضور السيد وزير العلاقات مع البرلمان، للمصادقة على نص القانون المعدل والمتّم للقانون رقم 11-83، المتعلق بالتأمينات الاجتماعية ونص القانون المعدل والمتّم للقانون رقم 01-13، المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه.

وتّمت عملية المصادقة على النصين بحضور ممثلي الحكومة، السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والسيد وزير النقل وذلك بعد الاستماع إلى تقارير اللجان المختصة واستنفاذ الإجراءات القانونية المتعلقة بالعملية.

قانون التأمينات الاجتماعية..

خطوة إيجابية نحو عصنة الإطار القانوني لمنظومة الضمان الاجتماعي والتكافل الأمثل بالمؤمن لهم اجتماعيا



يستفيد منها المؤمن لهم اجتماعيا بمناسبة إقامتهم المؤقتة بالخارج، عند إصدار النصوص التنظيمية لهذا القانون

– ضرورة تقديم حصيللة الميزانية السنوية الخاصة بصندوق الضمان الاجتماعي بكل شفافية، عند تقديم القانون المتعلق بتسوية الميزانية أمام البرلمان.

وأمرض القلب والشريان، علاج أمراض أخرى خطيرة على صحة المؤمن له اجتماعيا.

– ضرورة وضع تسعيرة جديدة خاصة بالعلاجات والأدوات الصحية، تكون مناسبة للأسعار الحقيقية

– العمل على توضيح، بصفة أدق، مبدأ تعويض نفقات العلاجات الصحية غير المتوقعة التي

ويعد الدراسة المستفيضة لنص القانون على مستوى اللجنة والنقاش الثري لأعضاء مجلس الأمة خلال الجلسة العلنية المخصصة لمناقشته، والاستماع إلى ردود السيد ممثل الحكومة حول مختلف الانشغالات والتساؤلات المطروحة، خلصت اللجنة إلى أن النص المعدل والمتّم للقانون 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية، يعتبر خطوة إيجابية نحو عصنة الإطار القانوني لمنظومة الضمان الاجتماعي، وبالتالي التكفل الأمثل بالمؤمن لهم اجتماعيا.

توصيات اللجنة

وعلى هذا الأساس، فإن اللجنة ثمنت حرص الدولة على ترقية نظام الضمان الاجتماعي الذي يعتبر من أهم المكتسبات في بلادنا، والتي يجب المحافظة عليها، وأوصت اللجنة بالمناسبة على وجه الخصوص بـ:

– ضرورة توسيع الاتفاقيات بين منظومة الضمان الاجتماعي والقطاع الخاص لتشمل، إلى جانب أمراض القصور الكلوي النهائي

له اجتماعيا بدون شرط انعدام أي مدخول. وكذا إدراج أحكام جديدة في ميدان التأمينات الاجتماعية تعلق على الخصوص باستخدام التكنولوجيات الجديدة ونظام بطاقة «الشفاء» والحفاظ على التوازنات المالية للمنظومة الوطنية للضمان الاجتماعي بتحسين موارد الضمان الاجتماعي وترشيد النفقات.

انشغالات واستفسارات الأعضاء

وخلال المناقشة العامة لنص القانون، طرح السادة الأعضاء جملة من الانشغالات انصبت حول الأحكام الجديدة التي جاءت في النص. وكان أهمها ما يتعلق بمصير مجانية العلاج بعد تطبيق مبدأ التعاقدية بين منظومة الضمان الاجتماعي والمؤسسات الصحية العمومية وتحسين الموارد المالية لصندوق الضمان الاجتماعي ومعاش فئة المتقاعدين وكذا تمويل الصندوق الوطني للتقاعد وموضوع العطل المرضية وكذا تعويض الأداءات لا سيما التي تقدم في القطاع الخاص.



وفي نفس السياق، أضاف الوزير أن نص القانون يسعى لبقاء صفة ذي الحق للمؤمن له اجتماعيا بالنسبة للأولاد والحواشي من الدرجة الثالثة من الإناث المكفولات من طرف المؤمن لهم اجتماعيا.

عقد مجلس الأمة صباح يوم الثلاثاء 26 أفريل 2011، جلسة علنية برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، ثم السيد كمال بوناح، نائب الرئيس، بحضور السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ممثلا للحكومة، ومحمود خذري، وزير العلاقات مع البرلمان، وقد خصصت لتقديم ومناقشة نص القانون المعدل والمتّم للقانون رقم 83-11، المؤرخ في 21 رمضان عام 1403 الموافق 02 يوليوس سنة 1983، المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

أوضح السيد الطيب لوح، وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، ممثلا للحكومة، أن نص القانون يندرج ضمن مقاربة تتميز على الخصوص بتحسين نوعية الأداء عن طريق توسيع مجال تطبيق الاتفاقيات التي يمكن إبرامها من طرف هيئات الضمان الاجتماعي والإبقاء على مجانية علاج المؤمن لهم اجتماعيا وذوي حقوقهم على مستوى المؤسسات الصحية العمومية، وتحسين التكفل بمصاريف نقل المؤمن لهم اجتماعيا.



في العدد القادم:
ملف حول مناقشة
قانون البلدية



قانون توجيه النقل البري وتنظيمه..

النهوض بقطاع النقل وعصرنته وتحسين ظروف تنقل الأشخاص

وبخصوص استجابة أنظمة النقل الموجه للأشخاص لمقاييس السلامة والقواعد الواجب احترامها في كافة المراحل، سواء ما يخص التصميم والانجاز أو ما يخص الاستغلال، أوضح السيد عمار تو أن الجزائر لا تتوفر حاليا على نصوص تشريعية أو تنظيمية تضبط نشاط نقل الأشخاص الموجه.

وفي هذا السياق، أشار ذات المتحدث، أن عملية استغلال نمط النقل بواسطة الأسلاك (المساعد الهوائية)، تكون بترخيص صادر عن الوزير المكلف بالنقل، وتتم على أساس خبرة تنجزها هيئة عمومية للمراقبة تابعة لوزارة النقل، كما أن عملية المراقبة الدورية وتجديد منشآت هذا النمط من النقل تخضع لنفس الإجراءات.

أما بالنسبة للنقل بواسطة الميترو والترامواي، أوضح السيد ممثل الحكومة أنه في غياب تشريع وتنظيم خاص، يحيلنا القانون رقم 04-04 المؤرخ في 23 جوان 2004 المتعلق بالتقييم، إما على تشريع جهوي أو دولي أو على التشريع الخاص بالدولة صاحبة تصميم هذه الأنماط من النقل أو إنجازها أو استغلالها.

وفي هذا الشأن، أشار السيد وزير النقل، أن الحماية المدنية اعتمدت في نطاق صلاحياتها ومهامها المتعلقة بالوقاية والتدخل فيما يخص سلامة التجهيزات الأمنية والأنشطة ذات الصلة بنقل الأشخاص الموجه، على مقاييس دولة أوروبية.

وعلى الخصوص المنشآت القاعدية، التجهيزات التنفيذية والتجهيزات الخاصة بالسلامة، المركبات، مبادئ وقواعد الاستغلال والصيانة.

كما أوضح أن النصوص التطبيقية ستحدد على الخصوص: أهداف السلامة الخاصة بكل نظام نقل، إجراءات المراقبة والسلامة على مستوى الهياكل القاعدية والتجهيزات التقنية، الإجراءات المتعلقة باعتماد خبراء مستقلين يساهمون في دراسة الملفات الخاصة بالسلامة وهيئة المراقبة واختصاصاتها.

واعتبر المسؤول الأول على قطاع النقل أن القانون محل الدراسة سيحدد دور الدولة، باعتبارها الضامن لسلامة الممتلكات والأشخاص في كافة مراحل نقل الأشخاص الموجه.

استفسارات وتساؤلات الأعضاء

وعن استفسارات وتساؤلات وملاحظات أعضاء مجلس الأمة حول نص مشروع القانون، أوضح الوزير أن عملية اقتناء حافلات جديدة من الخارج مكلفة جدا، لهذا أصبح من الضروري الاعتماد على الشركة الوطنية لاقتنائها. وفي هذا الصدد، أشار ممثل الحكومة أنه تم البدء في استلام 1020 حافلة.

وعن عملية التفتيش والمراقبة لمحطات النقل البري، أشار الوزير أن هناك عدد من المفتشين يقومون بهذه المهمة، وسيتم تكوينهم ورسكلتهم بصفة دورية.

أما الجلسة العامة التي عقدها مجلس الأمة، يوم الاثنين 9 ماي 2011، فقد خصصت لمناقشة وعرض للسيد عمار تو، وزير النقل، ممثل الحكومة، حول نص القانون المعدل والمتمم للقانون رقم 01-13 المؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1422 الموافق 7 غشت 2001 والمتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه.



عرض الوزير

قدم وزير النقل عرضا مفصلا حول القانون، تطرق فيه إلى المحاور الأساسية للنص والأهداف المرجوة منه.

وأشار الوزير أن نص القانون جاء لإعادة تنظيم الإطار القانوني الذي يحدد شروط استغلال وسائل النقل الحضري الجديدة والمتمثلة في الميترو، الترامواي والنقل بواسطة الأسلاك.

وأوضح أن نص القانون الجديد سيتم بموجبه إدراج الأحكام المتعلقة بأنظمة نقل الأشخاص،

وكالة بنكية بشلالة العداورة



إجابة عن سؤال السيد مسعود بودراجي، عضو مجلس الأمة المتعلق بالوكالة البنكية المغلقة بدائرة شلالة العداورة، أكد وزير المالية السيد كريم جودي أنه نظرا لطابع الفلاحي لمنطقة العداورة سجلت المديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية هذه المنطقة في برنامجها المتعلق بتطوير العالم الريفي حيث ستستفيد من شبك متقدم يكون تابعا لوكالة المدينة، وذلك بعد ضمان المقر وإعداده والحصول على اعتماد من بنك الجزائر، مضيفا أن هذا الشباك هو شبك متقدم امتداد للوكالة المصرفية ويمارس بواسطة مستدل محاسبي وينفذ العمليات المصرفية التابعة للوكالة البنكية، موضحا في الأخير أن ولاية المدينة بها 7 وكالات بنكية.



مسعود بودراجي



كريم جودي



أحمد عياد



يوسف يوسف



كروي سليمان

منحة الجنوب .. حسب الأجر القاعدي الجديد



تجميد جميع التعويضات والعلوات الممنوحة للموظفين والأعوان المتعاقدين بما فيها التعويضات الممنوحة في مناطق الجنوب وذلك من أجل احتسابها على أساس الأجر القاعدي السارية المفعول منذ 31 ديسمبر 2007. معتبرا أن هذا الإجراء هو إجراء عام حيث خص مختلف القطاعات التابعة للتوظيف العمومي. مؤكدا أن الانشغال المطروح سيتم التكفل به في إطار المرحلة الثانية المتعلقة بعملية المراجعة للأنظمة الخاصة بالجنوب.

وتساءل السيد أحمد عياد، عضو مجلس الأمة عن بقاء منحة الجنوب تحسب حسب الأجر القاعدي القديم، أوضح وزير المالية السيد كريم جودي أن الأمر رقم 6 / 3 المؤرخ في 15 جويلية 2006 والمتضمن القانون الأساسي العام للتوظيف العمومي قد حدد نظاما جديدا لتصنيف وتحديد رواتب الموظفين والأعوان المتعاقدين في الإدارات والمؤسسات العمومية، مضيفا أن مرحلة مراجعة الأنظمة للتعويضات والعلوات هي سارية المفعول، لكن قبل الشروع فيها كان قد تم

الإسمنت ينتج بولاية بشار مع حلول سنة 2015



استغلال الموارد المنجمية في صناعة الإسمنت

جديد تعتمد سوناطراك مع شركائها الوطنيين بطرح مناقصة خلال هذه السنة من أجل إيجاد متعاملين عالميين لإقامة شراكة حول هذا المشروع تكون فيه الأغلبية للجانب الجزائري، موضحا أنه سيتم تجسيد هذا المشروع على الأمر الواقع والشروع في إنتاج مادة الإسمنت مع حلول سنة 2015.

ومن المتوقع أن يساهم هذا المشروع في النمو الاقتصادي والاجتماعي بالمنطقة بخلق مناصب شغل جديدة وتلبية حاجيات منطقة الجنوب الغربي للوطن من مادة الإسمنت التي تعتبر المادة الأساسية لكل المشاريع.

2009 على السند المنجمي الذي يرخص لها بالاستكشاف المنجمي واستغلال المواد المنجمية التي تدخل في صناعة الإسمنت.

ومن أجل إنجاز هذا المشروع الهام تم في ديسمبر 2008 طرح مناقصة من أجل معرفة واختيار الشركات الأجنبية المهتمة بالدخول في الشراكة في هذا المشروع، الذي يهدف إلى إنجاز هذا المصنع بولاية بشار بطاقة إنتاجية 1.5 طن في السنة والذي من المتوقع أن يساهم في خلق 700 منصب شغل 200 منها منصب عمل دائم. غير أن النتائج كانت غير مجدية نظرا لقلّة العروض التي لم تسمح بمواصلة العملية، ويهدف بعث المشروع من

أكد وزير الطاقة والمناجم السيد يوسف يوسف خلال رده عن سؤال السيد كرومي سليمان، عضو مجلس الأمة حول الأسباب الحقيقية لتأخر إنجاز مشروع مصنع الإسمنت بمنطقة بن زيرق بشار، وتقوم سوناطراك بإنجازه وخصصت له الدولة الجزائرية مبلغا بالعملة الصعبة؟

أكد أن مشروع مصنع الإسمنت بمنطقة بن زيرق بشار يعتبر من مشاريع التنمية خارج نشاطات المحروقات التي تنوي سوناطراك إنجازه بشراكة مع مؤسسات عالمية، موضحا أن سوناطراك كانت قد تحصلت في إطار هذا المشروع وعن طريق المناقصة في فبراير

الإسئلة الشفوية

جلسة يوم الخميس 24 مارس 2011، برئاسة السيد عبد الرزاق بوحارة، نائب رئيس مجلس الأمة وبحضور وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذري.

جلسة يوم الخميس 07 أفريل 2011، برئاسة السيد عبد القادر زحالي، نائب رئيس مجلس الأمة، وبحضور وزير العلاقات مع البرلمان، ووزراء القطاعات التالية: الفلاحة والتنمية الريفية، الأشغال العمومية، الثقافة، السكن وال عمران، الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

جلسة يوم الخميس 21 أفريل 2011، ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس وحضرها إلى جانب وزير العلاقات مع البرلمان السيد محمود خوذري، ووزراء الداخلية والجماعات المحلية، الموارد المائية، السياحة والصناعة التقليدية.

جلسة يوم الخميس 05 ماي 2011 ترأسها السيد كمال بوناح، نائب رئيس مجلس الأمة وحضرها وزراء القطاعات المعنية ووزير العلاقات مع البرلمان.

التكفل بالحجاج ورعايتهم من أولويات البعثة



خلال رده على سؤال عضو مجلس الأمة السيد عبد القادر شنييني، حول دور البعثة في البقاع المقدسة؟ أكد وزير الشؤون الدينية والأوقاف السيد بو عبد الله غلام الله أن وزارته تولي اهتماما بالغاً لعملية الحج، حيث تعبى كل بداية موسم الإمكانيات البشرية والمادية وتسخر كل الجهود بهدف توفير الشروط الضرورية لتسيير أداء هذا النسك العظيم.

موضحاً أنه خلال موسم الحج الفارط عرف إسناد مهمة الإسكان إلى أعضاء البعثة نجاحاً بعدما كان أصحاب العمائر هم الذين يقومون بذلك، كما أن أصحاب البعثة يقومون بالتكفل بالحجاج عندما يصيب بالمرض أو وعكة طارئة وذلك من خلال المراكز الصحية التابعة للبعثة الجزائرية والتي بلغ عددها في الموسم الماضي 11 مركز طبي، وقد سجلت عدد الفحوص الطبية بـ 49 حالة، وإذا ما قدر الله وأضاع الحاج أو سرقت منه أمواله فيستفيد الحاج من مساعدة مالية تصل إلى 800 ريال سعودي. مؤكداً أن عدد حالات السرقة أو الضياع خلال السنة الماضية 270 حالة وبالتالي هو جانب من جوانب الرعاية الحاج، أما إذا ضاعت أمتعة الحاج يتكفل أعضاء البعثة بالبحث عنها وإحضارها إن وجدت وقد تم تسجيل 75 حالة ضياع العام الماضي.

وفي حالة الضياع وعدم معرفة العودة إلى مقره بعد خروجه من مقر سكنه أو الحرم سواء في مكة المكرمة أو المدينة المنورة، فيقوم أصحاب البعثة بإرشاده وقد سجل خلال السنة الماضية 1730 حالة تيهان وهي كذلك من تقوم بتوزيع الحجاج على الخيم.

موضحاً في نفس السياق أن الوزارة توفر وتوزع الأئمة والمرشدين خاصة بعرفة ومنا للسهر وتنظيم الدروس بالمخيمات، ثم توجيه ومساعدة الحجاج التائهين على العودة إلى مخيماتهم، وتوفير المياه الشروب لهم.

أما بالنسبة للحجاج الذين وافتهم المنية بالبقاع المقدسة سجلنا السنة الماضية 25 حالة وفاة، يسهر أعضاء البعثة على التكفل بهم تكفلاً تاماً حتى يتم دفنهم في موائيم الأخير.

وعن الدروس والمواعظ الموجهة إلى الحجاج قبل سفرهم للبقاع

المقدسة، فتولي الوزارة العناية الخاصة بهذه المسألة، حيث وجهت مذكرات للأئمة والمرشدين تحت إشراف مديريات الشؤون الدينية والأوقاف من أجل تخصيص دروس مناسك الحج تختتم بندوة ولأية خاصة بحجاج كل ولاية على حدى، ولقد أنجزت كل ولاية مجسمات لأهم محطات الحج تسهل للحجاج فهم ومعرفة الأماكن قبل السفر، وهو من باب العناية والاحترام، وهي دروس يتم فيها تناول مسائل ذات الصلة بالمناسك مع تقديم الشروح مبسطة للحجاج بغرض حسن أدائها وتفادي ما يفسد هذه الشعيرة المهمة من جدال وخصام والالتزام بمعاني الصبر والتسامح ومساعدة الغير، وهي الأخلاق النابعة من صميم ديننا الحنيف، وهي ذاتها الدروس التي يستمع لها الجزائريون كل يوم جمعة وخلال أيام الأسبوع بالمساجد التي عددها 15 ألف مسجد وكذلك عبر مختلف وسائل الإعلام.



المجلس العلمي... واختصاصاته

أكد وزير الشؤون الدينية والأوقاف بوعبد الله غلام الله رداً عن سؤال السيد محمود زيدان الذي طرحه نيابة عن السيد قدور كاس والمتعلق باختصاصات المجلس العلمي؟ أن المرسوم التنفيذي رقم 91/82 المؤرخ في 7 رمضان لسنة 1411 الموافق لـ 23 مارس 1999 المتضمن إنشاء على مستوى كل ولاية مجلس علمي يضم الكفاءات العلمية والدينية بالولاية حيث حددت مهامه في العناية بنشر الثقافة والفكر الإسلامي والمساهمة في الحفاظ على وحدة الأمة الدينية، أما في مجال الفتوى فقد نص المرسوم على أن من مهام هذا المجلس تبيان الحكم الشرعي الأقوى في المسائل الخلافية والمسائل التي يثيرها الأفراد والجماعات والمؤسسات والبت في الموضوع.

ولذلك فإن فتوى المجلس العلمي إما تكون تدخلاً للإصلاح بين المتنازعين قبل وصولها إلى

أكد وزير الشؤون الدينية والأوقاف بوعبد الله غلام الله رداً عن سؤال السيد محمود زيدان الذي طرحه نيابة عن السيد قدور كاس والمتعلق باختصاصات المجلس العلمي؟ أن المرسوم التنفيذي رقم 91/82 المؤرخ في 7 رمضان لسنة 1411 الموافق لـ 23 مارس 1999 المتضمن إنشاء على مستوى كل ولاية مجلس علمي يضم الكفاءات العلمية والدينية بالولاية حيث حددت مهامه في العناية بنشر الثقافة والفكر الإسلامي والمساهمة في الحفاظ على وحدة الأمة الدينية، أما في مجال الفتوى فقد نص المرسوم على أن من مهام هذا المجلس تبيان الحكم الشرعي الأقوى في المسائل الخلافية والمسائل التي يثيرها الأفراد والجماعات والمؤسسات والبت في الموضوع.

وإذا أن تكون الفتوى إجابة على استشارة طلبتها الجهات القضائية في قضايا لها علاقة بالأحكام الدينية والتي لم ينص إليها القانون (الثغرات القانونية)، أو ما يحتمل أكثر من تفسير ويشترط في هذا الحالة أن تكون المراسلة من الجهات المختصة وليس من المتنازعين أو وكلائهم.

أما إذا أصدرت الجهات القضائية حكماً فإن المجلس العلمي يؤكد على احترام اختصاص المحاكم ويتجنب المجلس التعقيب على الحكم القضائي الذي يعتمد في مرجعيته على القانون المدني الصادر عن البرلمان وليس عن فتوى المجالس العلمية.

معايير المهنية والكفاءة والأخلاق ينبغي أن تحقق في الميدان

أما عن أسباب الاكتظاظ في المخيمات فأوضح الوزير أن جميع البلدان التي لها عدد الحجاج كبير مثل الجزائر والمغرب بـ 40 ألف حاج تعاني من ضيق المكان وذلك بسبب صغر مساحة منا.

أما عن أداء الديوان الوطني الجزائري للسياحة بمهامه للبقاع المقدسة خلال موسم الحج الماضي أكد الوزير عجزه معلقاً تقصيره بتحميله عبئاً أكبر من طاقته، إذ حمل التكفل بـ 7 آلاف حاج بينما طاقته لا تتعدى ألف حاج، وبسبب ذلك تقرر خلال المجلس الوزاري المنعقد بـ 2 جانفي 2011 إلغاء الاحتكار الممارس في الموسم المنصرم وتوسيع مجال مشاركة الوكالات السياحية للأسفار، وسيكون لدينا 28 وكالة تتكفل بـ 14 ألف حاج كل حسب طاقتها، وسوف تقوم أداء هذه الوكالات، والتي تؤدي مهامها بالطريقة المطلوبة سنبقى نوكّل إليها خدمة الحجاج أما التي لا تثبت كفاءتها فسندفع منها الرخصة الموسم المقبل، فمن يقد الخدمة أحسن هو الذي سيبقى والبقاء للأصلح.

وعن المعايير التي يتم على أساسها تعيين أعضاء البعثة التي تسأل عنها عضو مجلس الأمة السيد عبد القادر بلعور، أكد بوعبد الله غلام الله أنها ترتكز أساساً على الأبعاد المهنية والأخلاقية، ولا سيما التحلي بخصال الكفاءة، لأن البعثة الوطنية الجزائرية ليست بعثة دينية وإنما تتكون من عدة اختصاصات (شخصيات دينية، أطباء، قنصلين، إداريين، سائقين...) ونحن نطلب من كل قطاع ترشيح أفضل ما يراه من أجل أن تكون البعثة أحسن صورة للجزائر، مؤكداً أنه وبداية من هذه السنة سنقوم بتدريب وتكوين خاص لكل أعضاء البعثة كل في المهام الموكلة إليه.

موضحاً في نفس السياق أن التحلي بخصال الكفاءة والنزاهة والمواظبة والتفاني في خدمة الحجاج، فالتمتع بالأخلاق والسمة الحسنة والخبرة المكتسبة وكذلك مستوى الأداء في المهام الأصلية.. وكذلك تقييم الأداء أثناء موسم الحج هي التي سترشح الشخص إذا ما كان سيستدعي للبعثة مرة ثانية.



عبد القادر شنييني



بوعبد الله غلام الله



عبد القادر بلعور



محمود زيدان

18% فقط يد عاملة أجنبية !



أعلن وزير التشغيل والضمان الاجتماعي السيد الطيب لوح خلال رده عن سؤال السيد محمد فخار أن عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الجزائر التي تم التصريح بها لدى الوكالة الوطنية للاستثمار بلغ 751 مشروع له طاقة استحداث 140.866 منصب شغل، أما بخصوص الشركات الأجنبية الاستثمارية العاملة بالجنوب خاصة في القطاعات كلها فقد أحصت مصالح مفتشية العمل 238 شركة تشغل بها 37.536 عامل منهم 30514 عامل جزائري و 7022 عامل أجنبي، أي بنسبة 81% لليد العاملة الوطني و 18% لليد العاملة الأجنبية.

كما أكد الوزير أن مجموعة اليد العاملة الأجنبية المشغلة في كل القطاعات الاقتصادية حسب الحصيلة المضبوطة إلى غاية 31 ديسمبر 2010 بلغ 42712 عامل أجنبي في القطاع الاقتصادي.

مشيرا في نفس السياق أن الإحصائيات الأخيرة لديوان الوطني للإحصائيات فإن العمال الأجانب يمثل نسبة ضئيلة تقدر بـ 0.89% من مجموع عدد العمال الأجانب في القطاع الاقتصادي والمقدر بأكثر من 4 ملايين عامل أجير.

موضحا أنه إلى جانب الآليات القانونية السارية المفعول والمتعلقة بشروط تشغيل اليد العاملة الأجنبية وكيفية منح جوازات العمل المؤقتة أن قطاع العمل وضع آليات وتدابير تنظيمية صارمة لضبط العمالة الأجنبية الوافدة انطلاقا من مبدأ منح الأولوية لليد العاملة الجزائرية



محمد فخار



عبد الله بن تومي

أهمية التأمين . . متى تصبح سلوكاً عادياً ؟!

وعن سؤال السيد عبد الله بن التومي والمتعلق بتأمين السكنات ضد الكوارث الطبيعية وإمكانية تطبيق تأمين هذه السكنات على مستوى وكالة الضمان الاجتماعي؟

أكد وزير التشغيل والضمان الاجتماعي السيد الطيب لوح أن هذا النظام من التأمين (التأمين ضد الكوارث الطبيعية) لا يدخل إطلاقا ضمن اختصاصه ولا علاقة الوزارة به. موضحا أن

والتأكد من أن اليد العاملة الأجنبية لها المؤهلات التي لا تتوفر في العامل الجزائري وذلك من خلال إجبارية الدراسة المسبقة للتخصصات المتوفرة في السوق العمل الوطنية قبل الموافقة على ملفات التشغيل العمال الأجانب.

عمليات المراقبة عبر عصنة المفتشية

مقارنة بحصيلة سنة 2007، راجع أساسا لبرنامج التي تم تنفيذه في مجال تعزيز الوسائل المادية والبشرية لمفتشية العمل وعصرنتها. مشيرا إلى أن مفتشي العمل قاموا في سنة 2010 بإنجاز 6469 زيارة نفثت في الشركات الأجنبية وادت محضر مخالفة لتشريع العمل منها 1317 محضر ضد الشركات الأجنبية العاملة بولايات الجنوب.

وأما فيما يخص مراقبة الشركات الأجنبية فأكد الوزير أن جهاز تفتيش العمل قد عزز عمليات المراقبة على هذه الشركات لمعاينة مدى التزامها بمدى مطابقة تطبيق تشريع العمل، حيث قامت الوزارة بإصلاح عميق على مفتشية العمل منذ أكثر من 5 سنوات، حيث وفرنا لهم كل الوسائل التي تمكنهم من القيام بعمليات التفتيش ومهمتهم وذلك بتوفير أيضا المقرات اللائقة وأيضا كل ما يحتاجونه من عصنة هذه الهيئة. موضحا في ارتفاع عدد الزيارات المراقبة للمفتشية بنسبة 54%

يكتتب عقد تأمين على الأضرار التي قد يتعرض له سكنه أو بنايته إثر الكوارث الطبيعية.

أما بخصوص الإحصائيات فإنها تشير إلى ما يقارب 193 ألف عقد تأمين على السكن تم اكتتابها خلال السنة الماضية، منوها في الأخير إلى ضرورة التحسيس أكثر وتكفل أسرع في حالة حدوث المخاطر المؤمن منها حتى يقتنع المواطن بضرورة تأمين سكنه.

نظام ضبط للنهوض بتربية الدواجن



والخاصة من العمل بصورة مكثفة وعرض في السوق منتوج سليم وتخزين الفائض منه، وبالتالي التمكن من مكافحة الذبح المخالف للقانون وتفادي انتشار الأمراض.

تحفيز موردي المدخلات الذين سيضمن لهم البيع المنتظم والمستقر لزبائنهم المتعاقدين معهم عبر المذايح وعلى عقلنة تدخلاتهم وهوامش ربحهم .

منوها في الأخير أن هذا النظام الذي وضعته الوزارة يجب أن يتسع تدريجيا مع شرح أسسه من أجل قبوله من قبل الفاعلين في الفرع أنفسهم، خاصة وأنه في صالحهم وفي استقرار وظائفهم .

المجلس المهني المشترك، وبعد الموافقة عليه من قبل السلطات العمومية .

هذا المنهج حسب الوزير الذي تمت تجربته خلال سنة 2010. بدأ يأتي ثماره خاصة وأنه سيسمح بـ:

تفرغ مربى الدواجن منتجي اللحوم البيضاء من التفرغ كليا لمهنتهم، واستعمالهم كل قدرات منشأتهم وحتى عصرنتها بفضل الدعم الذي تمنحه له الدولة لهذا الغرض.

تمكين المذايح العمومية

مستقرة نسبيا على مدار السنة، ويتمثل مبدأ هذا النظام في التقريب بين ثلاثة فاعلين في إطار اتفاق وهم المذبح، مربى الدواجن والممولين .

فأما المذايح فهو المحرك لهذا النظام حيث يضمن لمربي الدواجن المدخلات اللازمة عند الإنتاج مسبقا بأسعار مستقرة ويرافقه تقنيا وصحيا من خلال وضع تحت تصرفهم بياطرة ومستشارين تقنيين وشراء مجموع الإنتاج الذي يريد مربى الدواجن وضعه تحت تصرف المذبح بسعر ثابت يحدده

موضحا أن الوزارة قد اقترحت نظام ضبط يسمح بتحسين مداخيل مربى الدواجن وتحقيق الاستقرار لهم في المهنة وتمهينهم أكثر وإمكانية توفير اللحوم البيضاء والبيض بأسعار

تدابير وإجراءات لدفع إنتاج اللحوم الحمراء

نبات الفص والذرى.

المستوى الثالث : ويتمثل في منح المربين تدابير ضبط التي ستسمح لهم في التحكم أحسن في تربية ماشيتهم، كما ستسمح للمربي بيع إنتاجه إلى الوحدات التابعة لمؤسسات الضبط طوال السنة من أجل تقليص حمولة المراعي غير المفيدة من جهة والمصاريف التي ينفقها المربي دون فائدة.

مؤكد أن هذه التدابير تمت مناقشتها والموافقة عليها من قبل المربين الذي دعاهم إلى أن ينظموا على مستوى البلدية والولاية التي ينتمون إليها لبناء

مؤكد أن وزارته بدأت بتنظيم وتطوير هذا الفرع عبر عدة مستويات :

المستوى الأول وهو الإستعجالي ويتمثل في صحة القطيع وتزويده بكميات الكافية من الشعير بسعر مدعم.

المستوى الثاني ويتمثل في اتخاذ مجموعة من التدابير تتمثل في مكافحة التصحر، وحماية المراعي ومضاعفة نقاط التروية، وكذلك نقاط بيع الشعير، ودعم إنشاء المخابر. كما اتخذت الوزارة عدة تدابير تنظيمية وتقنية وتحفيزية لتطوير إنتاج الشعير وتطوير

تساءل السيد أحمد حيدر عن التدابير التدميمية الموجهة للموالين في إطار تربية المواشي؟ وبرنامج الوزارة لتحسين أوضاعهم ؟ وفي هذا السياق أكد الوزير إجراء لقاءات على كل المستويات مع مربى الأغنام والماعز والإبل من أجل إيجاد الحلول وإعطاء ديناميكية لإنتاج اللحوم الحمراء والحليب، مؤكدا أنه بالرغم من كل النقصات المسجلة إلا أنه شهد هذا الفرع تزايدا في عدد قطعان الأغنام والماعز والإبل وهناك تحسن في النوعية والكمية وأحسن دليل على ذلك تمويل السوق خلال عيد الأضحى المبارك الفارط.



رشيد بن عيسى



أحمد حيدر

قاعدة لتنمية مستدامة أكثر نجاعة. وبالتالي التقليل من آثار المضاربيين الذي يعرقلون تحول وتطور هذا الفرع الهام والضروري لتوازننا الفلاحي والاقتصادي والإيكولوجي.

الطريق السيار شرق - غرب الهضاب العليا



مهرجان «تنهينان» لفنون الأهقار حديث النشأة



ردا عن سؤال السيد مسعود قمامة المتعلق بقرار تحويل المهرجان الدولي «أبلسة تنهينان لفنون الأهقار» من بلدية أبلسة إلى بلدية تمنراست، أوضحت وزيرة الثقافة السيدة خليفة تومي أن قرار تحويل المهرجان الدولي -أبلسة تنهينان لفنون الأهقار- من بلدية أبلسة حيث يوجد ضريح الملكة «تنهينان» إلى بلدية تمنراست خلال طبيعته الثانية يعود لوفرة الإمكانيات ومرافق الاستقبال والإيواء والإطعام بتمنراست لا غير، وانعدامها بمنطقة أبلسة التي تبعد 80 كلم عن مدينة تمنراست. كما أشارت إلى أن تسمية المهرجان لم تتغير وإنما تم تقليص الاسم إلى -مهرجان لفنون أهقار- لتسهيل الاتصال والإبلاغ، مؤكدة بالمناسبة نجاح الطبعة الأولى رغم النقائص المسجلة والتي تم تصحيحها خلال الطبعة الثانية

من هذا المهرجان الذي عرف إقبال 6 آلاف زائر يوميا، وبلغ عدد الزوار في اليوم الأخير 10 آلاف زائر، مع مساهمته في توفير 185 منصب شغل مباشر و200 منصب غير مباشر استفاد منها السكان المحليون للمنطقة من خلال تشغيل 6 جمعيات لثقافية و17 فرقة محلية.



خليفة تومي



مسعود قمامة

مطابقة البناءات / 30 ألف ملف تمت تسويته



أما فيما يخص إحصاء البناءات المعنية بهذا القانون أكد الوزير أن الإحصاء الشامل لعدد البناءات لم يتم إنجازها وذلك لأن تسوية الحالات المتواجدة في الميدان هي أولى وأهم من إحصائها. منوها في نفس السياق أن الوزارة قد وفرت وسائل مادية وبشرية لهذه العملية، فإضافة إلى الموظفين الذي ينشطون في المصالح المعنية على مستوى البلديات تم تجنيد إلى غاية اليوم مالا يقل عن 1200 عون إضافي وهذا العدد مرشح للزيادة حسب الحاجة.



نورالدين موسى



بشير داود

مؤكد في الأخير أن هذا القانون قد تطلب أكثر من سنة بعد صدوره، تحضير مجمل النصوص القانونية التابعة له وبالغلة 6 مراسيم تنفيذية، كما تطلب القيام بحملة واسعة لشرح أحكامه ونصوصه التطبيقية وكذا تحسيس الجهات المعنية لتجسيده ميدانيا.

قرابة 70 ألف ملف، تمت تسوية لحد اليوم أكثر من 30 ألف ملف 99% منها تخص السكن والباقي تخص التجهيزات العمومية. وهذا ما يدل حسب الوزير تجاوب المواطنين مع هذا القانون الذي جاء خصيصا لتسوية وضعية العديد من البناءات المنجزة بصفة غير مطابقة للتشريع.

تساءل السيد بشير داود، عضو مجلس الأمة عن مدى تطبيق القانون المحدد للقواعد مطابقة البناءات وإتمام إنجازها في الميدان؟ أكد وزير السكن والعمران نور الدين موسى أن العدد الإجمالي لملفات التي تم إيداعها على مستوى البلديات خلال الثلاثي الأول من السنة الجاري 2011 وصل

بدراسته مكتب دراسات دولي كوري، أما المقطع الثالث (من باتنة إلى الحدود الجزائرية التونسية) يتكفل به مكتب دراسات دولي كوري.

أما فيما يخص مدة الإنجاز فقد أكد الوزير أنه من خلال الدراسات العامة فإن المدة ستقدر بـ 36 شهر، موضحا أن هذا الطريق سيكون سهل الإنجاز إذا ما قورن بالطريق السيار شرق-غرب الساحلي وذلك لعدم وجود أنفاق من جهة وسهولة طوبوغرافيا المنطقة.

وعن وسائل الإنجاز أوضح الوزير أنه من خلال التجربة سوف ينجز هذا الطرق بوسائل وطنية (عمومية وخواص) أي مجتمعات وطنية، منوها أنه لا يمكن تقديمه رقم للتكلفة الإجمالية الحقيقية لهذا المشروع في الوقت الحالي لأن الدراسات التفصيلية لم تنتهي بعد والعروض لم تقدم.

للتعمير وتهيئة الإقليم. مضيفا في نفس السياق أن هذا المشروع سوف يربط في إطار التواصل من جهة مع الشمال عبر 12 طريق سريع وبالجنوب عبر 6 محاور رئيسية.

أما فيما يخص الولايات التي سوف يمر بها بداية من الحدود الجزائرية المغربية إلى الحدود الجزائرية التونسية هي (النعامة، تلمسان، البيض، سيدي بلعباس، سعيدة، معسكر، تيارت، الأغواط، تيممسيلت، الجلفة، المدينة، بوج بوعرييج، المسيلة، باتنة، بسكر، باتنة، سطيف، أم البواقي، قسنطينة، خنشلة، سوق أهراس، تبسة).

موضحا أن المشروع في مرحلة الدراسات التفصيلية وأن طوله الإجمالي 1020 كلم وهو مقسم إلى ثلاث مقاطع رئيسية، المقطع الأول من (النعامة إلى تيارت) وطوله 306 كلم كلف به مكتب دراسات عمومية، المقطع الثاني من (تيارت إلى باتنة) طوله 495 كلم يقوم

ردا عن استفسارات السيد لزهاري بوزيد، عضو مجلس الأمة عن الطريق السيار (شرق-غرب) للهضاب العليا -حول طوله - والولايات التي يمر عليها - وأين وصلت الدراسات وكذا التكلفة الإجمالية والمدة الزمنية المحددة له؟ أكد وزير الأشغال العمومية السيد عمار غول أن مشروع الطريق السيار شرق-غرب للهضاب العليا جاء ليحدث توازنا بين الشمال والجنوب والهضاب العليا، ومن أجل أن يكون هناك تنافسا سواء في البرامج أو في رفع الاهتمامات عبر التراب الوطني. مؤكدا أن هذا المشروع الذي أقره رئيس الجمهورية هو مشروع هام واستراتيجي وسينجز خلال هذا الخماسي (2010-2014)، وسيتم من الحدود الجزائرية المغربية إلى الحدود الجزائرية التونسية وسيرفق بأنبوب للغاز الطبيعي وبمشروع للألياف البصرية وأيضا بأقطاب اقتصادية هامة على ضفتيه إلى جانب فتح فضاءات هامة جدا



عمار غول



لزهاري بوزيد

تعديلات عميقة لتحسين سير الإدارة المحلية



دحو ولد قابلية



عبد القادر قاسي



قادر كاس



الحاج العايب

اللازمة للوقاية من هذا النوع من الإجرام والتصدي له، لكن تبقى هذه الوسائل غير كافية بدون مساهمة فعلية للمجتمع المدني، خاصة وأن أغلب عمليات الاختطاف ثبت أن سببها تهاون الأولياء في ممارسة واجباتهم نحو مراقبة أبنائهم.

كما قامت سلطات الأمن الوطني والدرك الوطني بتطبيق إستراتيجية شاملة للحماية ومكافحة الجريمة سنة 2010 تتمثل في الحملات التحسيسية بالمؤسسات التربوية، وتنظيم ملتقيات إعلامية وأبواب مفتوحة بكافة الولايات لصالح التلاميذ حول الاختطافات والاعتداءات الجنسية والسلوك الذي يجب إتباعه في حالة حدوث مثل هذه الجرائم.

التخفيف من عبء الوثائق الإدارية

أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية دحو ولد قابلية ردا عن سؤال السيد الحاج العايب حول كثرة الوثائق الإدارية المطلوبة في بعض الملفات الإدارية؟ أن ملف تخفيف وتبسيط وثائق الحالة المدنية يعاد من بين أولويات وزارة الداخلية إلى جانب عصرنه الإدارة ومواكبتها للتطورات والتكنولوجيات الحالية.

وأن وزارة الداخلية قامت بتطبيق إجراءات لتخفيف ولتسهيل استخراج الوثائق إلا أنها عرفت في بدايتها

العمل الموجودة والضرورية لسير الحسن للإدارة المحلية إلى جانب تحديد مجالات كل منصب وشروط الالتحاق به مع الرفع من مستوى هذه الشروط، والمشروع في مرحلة المصادقة عليه بالاتفاق مع مصالح الوظيفة العمومية.

دور المجتمع المدني للحد من ظاهرة الاختطاف

وعن ظاهرة اختطاف الأطفال والإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية للحد من هذه الظاهرة؟ التي تساءل عنها السيد قador كاس . نفي وزير الداخلية والجماعات المحلية نفيًا قاطعًا بعض الإدعاءات القائلة أن السبب من وراء اختطاف الأطفال هو المتاجرة بالأعضاء سواء تعلق الأمر بالكبار أو الصغار مؤكدا أنها إشاعات تم تداولها من قبل وسائل الإعلام.

أما عن ظاهرة الاختطاف فقد عالجت مصالح الأمن خلال 10 أشهر الأولى لسنة 2010 157 قضية اختطاف، عرفت جلها نهاية سعيدة نظرا للتدخل السريع لقوات الأمن ووجدوا الضحايا دون أن يصيبهم مكروه، كما سجلت المصالح خلال نفس السنة 1395 حالة اعتداء جنسي على قصر مقابل 1660 خلال سنة 2009 .

وللحد من هذه الظاهرة أعلن الوزير أن مصالح الأمن والدرك الوطني وضعت حيز التنفيذ كافة الوسائل

ردا عن سؤال السيد عبد القادر قاسي، عضو مجلس الأمة والمتعلق عن كيفية تعيين الأمناء العاميين في البلديات؟ وعن القانون الأساسي الجديد لمستخدمي البلديات؟ أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية دحو ولد قابلية أن التنظيم الجاري به العمل ولاسيما المرسوم التنفيذي رقم 26/91 المؤرخ في 2 فيفري 1991 المتضمن القانون الأساسي لمستخدمي التابعين لقطاع البلديات قد حدد في مواد 125 و126 و127 شروط الالتحاق بالمناصب العليا للبلديات، وذلك وفقا لأهمية الكثافة المتواجدة بها.

أما فيما يخص البلديات التي يفوق عدد سكانها 100 ألف نسمة، فإن منصب أمين عامها يعتبر وظيفة سامية يتم تعيين فيها بموجب مرسوم رئاسي تلكم هي الأحكام السارية المفعول حاليا، ولكم سيتم إدخال تعديلات عميقة عليها بحث أي تكون البلدية في المستقبل قطبا بجذب للإطارات والكفاءة لما ستوفر لهم من مسار مهني واعد يكون حافز لهم للالتحاق بالإدارة الإقليمية.

أما فيما يخص القانون الأساسي لمستخدمي الجماعات المحلية وطبقا لتطبيق أحكام القانون رقم 03/06 المؤرخ في 17 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي للوظيفة العمومية، وتنفيذا للتعليمات المتعلقة بإعداد القوانين الأساسية الخاصة فقد تم إعداد مدونة كاملة لمناصب



جمال قيقان



مسعود بودراجي



جمال ولد عباس

35 مليار دينار للوقاية والكشف المبكر عن مرض السرطان

40% فقط من أسرة المستشفيات

وحول سؤال السيد جمال قيقان، عضو مجلس الأمة والمتعلق بالتأطير الطبي المختص بولاية المسيلة؟ بغرض استيعاب العدد المتزايد من المرضى؟ أكد وزير الصحة وإصلاح المستشفيات جمال ولد عباس أن عدة مؤسسات استشفائية هي في طور الانجاز بولاية المسيلة؛ منها مستشفى للأمراض العقلية ومستشفى بسيدي عيسى بطاقة 140 سرير. مذكرا أن ولاية المسيلة تضم 4 مؤسسات استشفائية بطاقة 88 سرير ومركز مختص بـ 187 سرير وكذا 45 عيادة متعددة الخدمات بـ 126 سرير.

موضحا في هذا الصدد أن استغلال الأسرة بالمستشفيات بولاية المسيلة تقدر بنسبة 40 بالمائة بمعنى أن 60 بالمائة من الأسرة بالمسيلة لم يتم استغلالها.

أما فيما يخص نقص التأطير الطبي المختص وخاصة في القرى النائية لولاية المسيلة، أكد الوزير أن ولاية المسيلة تضم 172 طبيب أخصائي و 554 طبيب عام و 167 جراح و 161 صيدلي وكذا 1314 من السلك الشبه الطبي. مذكرا أن الولاية قد استفادت من ملحقة لمعهد باستور، ومبلغ مالي خلال البرنامج الخماسي (2010/2014) يقدر بـ 445 مليار دينار للتجهيزات الطبية ولسيارات الإسعاف.



بالمائة منهم يخضعون للعلاج بالأشعة، ونظرا لوجود 17 جهاز عبر كامل التراب الوطني، قررت الوزارة شراء أجهزة أخرى، وتكوين مستعملي أجهزة الأشعة وكذا تنصيب 72 خلية عبر التراب الوطني للتكفل بمرضى السرطان في مكان سكنهم دون التنقل للولايات الكبرى.

مذكرا في الأخير أنه تم إنشاء صندوق خاص بالوقاية والكشف المبكر عن مرض السرطان، لأول مرة بالجزائر، بغلاف مالي قدره 35 مليار دينار قصد مجابهة هذا المرض بأكثر فعالية.

أكد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات جمال ولد عباس خلال رده على سؤال السيد مسعود بودراجي، عضو مجلس الأمة نيابة عن السيد قador كاس والمتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الوزارة لتخفيف من معاناة مرضى الأمراض المزمنة؟ أن الأمراض المزمنة الغير معدية (الضغط الدموي، السكري، قصور الكلوي، السرطان...) عرفت انتشارا ليس فقط في الجزائر وإنما في العالم كله وأن العدد في ارتفاع. فعن الضغط الدموي فقد سجلت الوزارة نسبة 19,98% عند الرجال و 22,28% عند النساء، أما مرضى السكري فالأرقام الرسمية حسب الوزير بها مليون و800 ألف مصاب 1,3% منهم أطفال.

فيما يخص القصور الكلوي أكد الوزير أن قطاعه قدم للحكومة مشروع قانون يتعلق بزراعة الأعضاء لمواجهة مرض القصور الكلوي الذي يعد مأساة وطنية، إذ أحصي 13521 مريض يخضعون لعملية تصفية الدم عبر 262 مركز فقط لتصفية الدم عبر كامل التراب الوطني لهذا يضيف الوزير قررت الوزارة شراء 500 آلة لتصفية الدم ستوزع عبر كامل التراب الوطني.

أما مرضى السرطان والذي وصل عددهم حسب إحصاءات سنة 2009 بـ 39713 حالة، 80



مرصد وطني للفقارة بأدرار



وقد سمحت عملية الجرد التي تم القيام بها مؤخرا من إحصاء 855 فقارة، حيث وصل مستوى المياه بعضها إلى 4 لترات في الثانية، ورغم توفير تقنية الري الحديثة إلا أن قطاع الموارد المائية قرر الحفاظ على هذه التقنية باعتبارها جزء هام من التراث الوطني ومرجع عمليا لا يستهان به في مجال التسيير الراشد للموارد المائية، وقد

أكد وزير الموارد المائية عبد المالك سلال أن نظام الفقارة للري التقليدي مازال مستغلا لحد الآن في النشاط الفلاحي في بعض نواحي الجنوب وبخاصة في ولاية أدرار ومناطق تيديكلت وتوات وقورارة (أدرار) ردا عن سؤال السيد كمال بلخير، عضو مجلس الأمة، الذي ناب عن السيد أحمد حيدار.

205 منطقة للتوسع السياحي



أكد وزير السياحة والصناعة التقليدية إسماعيل ميمون أن الاستثمار يعد محورا أساسيا يركز عليه المخطط التوجيهي لتنمية السياحة، وأن الدولة لم تعد تستثمر في السياحة وإنما يقتصر دورها في التوجيه والمراقبة وجعل العقار السياحي في متناول المستثمرين خلال رده على سؤال السيد لزهاري بوزيد، عضو مجلس الأمة والمتعلق بالمركبات السياحية المزمع بنائها وعن أسباب تأخر إنجازها؟

كما أكد الوزير خلال إجابته أن الدولة قد صنفت 205 منطقة للتوسع السياحي، وقد أجرت دراسات للتهيئة لهذه المناطق السياحية من أجل اختيار البقعة التي يصلح فيها الاستثمار. مذكرا في نفس السياق أن هناك مشروعات قادمة من قبل مستثمرين أجنبية حظي بالموافقة حتى من قبل المجلس الوطني للاستثمار وتحصلا على امتيازات منها الإعفاء الجمركي في مدة الإنجاز

ترجم هذا الخيار في الواقع إلى إمكانيات مادية معتبرة سخرت لتمويل مشاريع صيانة وإعادة تأهيل منها 250 مليون دينار جزائري سنة 2007 و150 مليون دينار سنة 2010 وعملية تقدر بـ 400 مليون دينار سنة 2010 صيانة هذا النظام بولاية أدرار. كما قامت وزار الفلاحة وقطاع الغابات بنفس الفترة من صيانة وإعادة تأهيل ما لا يقل 1056 فقارة في مناطق تيديكلت وتوات وقورارة.

موضحا في نفس السياق أن نظام الفقارة إضافة إلى أنها تقنية للري فريدة من نوعها على المستوى العالمي وهي آلية تضامنية تشاركية بامتياز على مستوى الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والثقافي، فقد بادر قطاع الموارد المائية عبر وكالة الحوض الهيدرو جيولوجي

وفي مدة الاستغلال وهما مشروع أميرال وهو مشروع إماراتي في منطقة سيدي فرج بمبلغ قدره 41 مليار دينار جزائري والآخر مركب سياحي إماراتي في موريتي بمبلغ 13 مليار دينار جزائري واللذان سيستغلان بداية سنة 2014.

مؤكدا في الأخير أن على عاتق الوزارة عمل كبير في ميدان التكوين وتحسين الخدمات وتوفير العقار السياحي.

دفتر شروط جديد لوكالات السياحة

حول طريقة التكفل الجيد بحجاجنا والمعتمرين لدى وكالات السياحة والأسفار؛ الذي طرحه عضو مجلس الأمة السيد مسعود بودراجي نيابة عن السيد قدور كاس، أكد وزير السياحة والاستثمار أن إنشاء وسير وكالات السياحة والأسفار هو محدد عبر مرسوم تنفيذي صدر سنة 2009، ومن أجل احترافية هذه المهنة ومن أجل تقديم خدمات

في الصحراء وبالتنسيق مع منظمة اليونسكو تنظيم ملتقى دولي ها حول نظام الفقارة بمدينة أدرار يومي 9 و10 أفريل 2010 ولقد كان هذا اللقاء الذي حضره تقريبا 18 خبير من عدة دول اليابان، هولندا، إيران.. فرصة لدراسة الفقارة وغيرها من تقنيات الري في المناطق الجافة في العالم لتبادل الأفكار والتجارب في مجال تسيير وإعادة تأهيل الأنظمة التقليدية لحاجة واستخدام العقلاني للموارد المائية. وقد كانت أبرز التوصيات ذلك الملتقى الأكاديمي هو طلب تسجيل الفقارة وتصنيفها من قبل منظمة اليونسكو في التراث العالمي بالإضافة إلى إنشاء مرصد وطني للفقارة يكون مقره أدرار.



عبد المالك سلال



كمال بلخير



اسماعيل ميمون

في مستوى الزبائن تم تعديل هذا المرسوم سنة 2010 وصدر شهر جويلية المنصرم فرضت فيه الوزارة دفتر شروط به 27 واجب يوقعه صاحب الوكالة من واجبات عامة إلى واجبات الوكالة اتجاه الزبون وواجب الوكالة اتجاه الإدارة. وإذا كان هناك إخلال بأحد هذه الشروط فإن الوزارة تقوم بمعاينة هذه الوكالة وقد عاقبت الوزارة 5 وكالات سياحية بعد شهر رمضان المنصرم.

مؤكدا أن تنظيم عملية الحج والعمرة هي موكلة رسميا للديوان الوطني للحج والعمرة، أما فيما يخص تكفل الوكالات بالحج والعمرة يخضع لترخيص مسبق من طرف وزارة الشؤون الدينية عبر الديوان الوطني للحج والعمرة، وإذا أخلت الوكالة بشروط الدفتر فإن الديوان هو الذي يعاقبها بعد تجديد العقد للموسم القادم، وإذا اقتضى الأمر فإنه تصل العقوبة إلى حد سحب الاعتماد الإداري ككل لهذه الوكالة من قبل الوزارة.

نوع من البطء والعراقيل الناجمة أساسا لمتطلبات أمنية التي سادت خلال سنوات العنف الإرهابي، والتي أملت ضرورة وضع العديد من الإجراءات للحفاظ على الوثائق الرسمية المتعلقة ببطاقة الهوية والسفر وكذلك كان من الضروري إعادة النظر في مكونات بعض الملفات للحيلولة دون استعمال الوثائق المزورة من قبل الجماعات الإرهابية ومجرمي القانون العام.

ومن بين هذه الإجراءات حسب وزير الداخلية الداخلية فأصبح لا يطلب من المترشح عند تكوين ملفات المسابقات والامتحانات سوى ما يثبت هويته ومستواه الدراسي وتسلم بقية الوثائق في حالة النجاح فقط، كما تمت معالجة نقطة أخرى بإشراك وزارة التربية تتعلق الأمر بوثائق الحالة المدنية التي كانت ملزمة مع كل دخول مدرسي فأصبح لا يشترط من التلميذ أو أوليائه إلا وثيقة واحدة من شهادة الميلاد عند تسجيله بالمؤسسة التربوية لأول مرة أو عند تغييره للمدرسة.

هذا وعند اجتياز مرحلة التعليم الابتدائي والمتوسطي والبيكالوريا وحسب التعليم رقم 15/08 المؤرخ في 20 جوان 2008، فإنه يعتمد على دفتر العائلي لاستخراج شهادة الميلاد دون الرجوع إلى سجلات الحالة المدنية أي 13 بدلا من 12. كما أن إجراءات التخفيف في الوثائق مست كذلك استخراج جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية.

مؤكدا أنه أصبح من الضروري إعادة النظر في مدونة مطبوعات الحالة المدنية قصد تقليصها عن طريق حذف بعض الوثائق التي لم تعد مطلوبة من الإدارة.

اقترح تعديل الأمر رقم 73/51 المؤرخ في 1 أكتوبر 1973 المتضمن مدة صلاحية الحالة المدنية من أجل تمديد مدة صلاحية شهادة الميلاد رقم 12



العادية وشهادة الميلاد رقم 13 من سنة إلى سنتين

حث الهيئات الإدارية والدوائر الوزارية عدم اشتراط شهادة الميلاد رقم 12 عند تكوين الملفات وتعويضها برقم 13،

مذكرا في الأخير أن مصالح وزارة الداخلية بالتوازي مع جوزا السفر وبطاقة التعريف البيومترية الشروع في رقمنة سجل الحالات المدنية الذي يوجد في مرحلة متقدمة، إذا انطلقت عمليات نموذجية في كل من بلدية حسين داي وباب الواد وقسنطينة وحاليا في طور الإنجاز بوهران.

فتح المحلات لبعض النشاطات التجارية الحرة

ردا عن سؤال السيد محمود زيدان، عضو مجلس الأمة والمتعلق بحجم الإنجاز والمردود المالي لبرنامج 100 محل لكل بلدية؟ والآثار الاقتصادية والاجتماعية له؟ أوضح وزير الداخلية والجماعات المحلية أن برنامج 100 محل لكل بلدية جاء لفائدة الشباب من أجل خلق فضاء ملائم لإنشاء نشاطات وتشجيع الشباب الحاملين للمشاريع، حيث حدد المرسوم التنفيذي رقم 6/366 المؤرخ في 19 أكتوبر 2006 شروط وكيفية وضع هذه المحلات تحت التصرف، إلا أنه مع التجربة المكتسبة ومن أجل تسيير جيد

ودائم لهذه الأملاك لفائدة الشباب وتنفيذ لتعليمات رئيس الجمهورية وقرار مجلس الوزراء تقرر رفع كافة الشروط بما فيها تلك المتعلقة بالنشاطات التجارية للاستفادة من هذه المحلات فوفقا لنص المادة 62 من قانون المالية لسنة 2011 فقد ألغت صيغ البيع بالإيجار وكسر تحويل ملكية هذه المحلات من الأملاك الخاصة للدولة إلى الأملاك الخاصة للبلديات. كما سمحت الاستفادة من هذه المحلات لبعض النشاطات التجارية الحرة كالمحاماة، الصيدلة، العيادات الطبية... وغيرها.

وفيما يتعلق بالجانب المالي والمادي لهذه العملية فأكد الوزير أنه وإلى غاية 32 ديسمبر 2010 مكنت رخصة البرنامج الممنوحة لكل ولاية إنجاز 106120 محل ذات استعمال تجاري موجه للشباب وهو ما يعادل 77% من البرنامج المسجل والمقدر بـ 137318 محل. ويقدر الغلاف المالي لمجمل هذا البرنامج بـ 100.8 مليار دينار جزائري.

موضحا أن سياسة 100 محل لكل بلدية مكنت نهاية سنة 2010 من إنشاء 64782 منصب شغل دائم و27283 منصب شغل مؤقت، وأما من حيث الإنجاز فمع نهاية السداسي الأول من سنة 2010 كانت 10120 محل انتهت الأشغال بها، 20295 محل في طور الإنجاز و9514 محل لم ينطلق الأشغال بها 10203 و 55% من البرنامج المنجز.

منوها في الأخير أنه من أهم العراقيل التي تواجه هذه الورشات تتمثل في نقص العقار الموجه لهذا النوع من المشاريع ببعض الولايات، وقلة المؤسسات المنجزة بالنسبة للجنوب، إلا أن هذه العراقيل قد تم رفع جزء كبير منها تدريجيا خلال السنتين الأخيرتين.

الصرامة في تطبيق قانون المرور

أكد وزير النقل عمار تو خلال رده عن سؤال السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة حول ارتفاع عدد حوادث المرور في بلادنا وعن الوسائل للحد منها؟ ضرورة استمرار الصرامة في تطبيق قانون المرور لسنة 2010 نظرا لتساهل المسجل في تطبيقه والذي أدى إلى ارتفاع في عدد قتلى حوادث الطرقات في شهري فيفري ومارس 2010 بـ 77 و86 قتيلا مقارنة بالفترة نفسها من العام 2009، محذرا من زيادة عدد ضحايا المرور ليصل إلى ألف قتيلا نهاية العام الجاري.

مضيفا أن تطبيق رخصة السياقة بالتقسيط من شأنه أن يجعل السائق يمارس رقابة ذاتية على نفسه للحفاظ على سلامته وسلامة الآخرين ويساهم في تقليص نسبة حوادث المرور.

أما فيما يخص استعمال الرادار عبر الطرق فقد أوضح الوزير أنه تم تطبيق برنامج واسع لاقتناء كل التجهيزات الضرورية بالتعاون مع الأمن الوطني والدرك الوطني وستكون تجهيزات حديثة وكافية وسيكون العمل بها بداية في الطرق التي تعرف كثافة وحركة مرور أكثر.

الاستثمار الخاص في النقل الجوي

وحول سؤال السيد لزهارى بوزيد، عضو مجلس الأمة والمتعلق بفتح مجال النقل الجوي للاستثمار؟ أكد عمار تو أن السلطات العمومية تفضل التريث نظرا للتجربة السابقة و من أجل تفادي الأخطاء المترتبة عن النقل الجوي للقطاع الخاص في الجزائر.

كاشفا أنه تم تسجيل ثماني طلبات لإنشاء مؤسسات « للطاقسي الجوي » المتكون من 20 مقعد بحمولة 2000 كلغ، وثلاث طلبات تتعلق بإنشاء مؤسسات طيران الأعمال و2 للنقل الطبي و 1 لطيران الخدمات الفلاحية.



أوضح وزير التجارة أن للاتفاق بعض الجوانب الإيجابية والمتمثلة في تعزيز تنافسية مؤسساتنا الاقتصادية لاسيما منها الصغيرة والمتوسطة. كذلك استفادت الجزائر في إطار هذا الاتفاق من بعض البرامج المتعلقة بالمساعدات التقنية والمالية والموجهة لإعادة تأهيل الكثير من القطاعات وتبادل الخبرات في الكثير من الميادين.

وبناء على هذا التشخيص وللحد من الآثار السلبية التي ستنتج من مواصلة التفكيك الجمركي على الوتيرة الحالية المنصوص عليها في الاتفاق، قررت الحكومة مراجعة هذا الاتفاق خاصة فيما يتعلق برزمانة التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية وأيضا مراجعة التفضيلات الجمركية للمنتجات الفلاحية والمواد الغذائية المصنعة وهذا استنادا دائما لبنود الاتفاق.

وفي هذا الصدد تم إجراء ثلاث جولات من المشاورات غير الرسمية مع الجانب الأوروبي قصد الوصول إلى تمرير المقترحات الجديدة لاتخاذ إجراءات استثنائية بهدف حماية القطاعين الفلاحي والصناعي الجزائري من المنافسة وإعطائها مدة زمنية كافية لتأهيل هاذين القطاعين تمتد إلى سنة 2020.

الجزائر / الإتحاد الأوروبي

ردا عن سؤال السيد عبد الله بن التومي، عضو مجلس الأمة والمتعلق باتفاقية تفكيك الجمركي بين الجزائر والإتحاد الأوروبي؟ أوضح وزير التجارة مصطفى بن بادة أن الجزائر أمضت اتفاقية الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي سنة 2002 ودخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005.

مضيفا في نفس السياق بعد مرور 5 خمس سنوات من تطبيق هذا الاتفاق سجلت الوزارة وفي الشق التجاري اختلالا في المبادلات التجارية خارج المحروقات لصالح الطرف الأوروبي، حيث ارتفع مستوى الواردات من الإتحاد الأوروبي من 11.2 مليار دولار سنة 2005 إلى 20.6 سنة 2010، مع تمكين الشريك الأوروبي من ضمان حصة من الواردات الجزائرية تقدرها بـ 52 %، وأمام هذه الواردات فإن صادراتنا خارج المحروقات بقيت ضعيفة ولم تتجاوز 1.6 مليار دولار السنة الماضية، أما عن الجانب المالي فقد أكد الوزير أنه الخزينة العمومية عرفت خسارة قدرها 2.5 مليار دولار خلال فترة تطبيق هذا الاتفاق.

وبالرغم من هذه الوضعية فقد



محمد الطيب العسكري



تسوية وضعية مالكي الأراضي الصناعية

عنه، تم تكليف هذا الملف لمجموعة عمل وزارية مشتركة مكونة من وزارة المالية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية موسعة للبنوك العمومية، وقد درست في اجتماعها المنعقد بـ 1 فيفري 2011 الصعوبة المالية لبعض المحولين الطماطم الصناعية وإمكانية مرافقة إعادة جدولة ديونهم وذلك من أجل إعادة بيعت هذه الوحدات وفي هذا الصدد تم تحديد ثلاث فئات وسيتم معالجة كل فئة معالجة مناسبة حسب حالتها.

إعادة جدولة ديون محولي الطماطم الصناعية

ردا عن سؤال السيد نور الدين ديب، عضو مجلس الأمة حول كيفية معالجة وضعية توقف 13 وحدة لتحويل الطماطم الصناعية بولايات الشرق؟

أوضح وزير المالية كريم جودي أنه من أجل إعادة تأهيل نشاط تحويل الطماطم الصناعية لحفاظ على الاستثمار ومناصب العمل الناتجة

أكد وزير المالية كرم جودي ردا عن سؤال السيد عمار حد مسعود، عضو مجلس الأمة حول أسباب رفض المحافظات العقارية إشهار عقود الملكية للمستفيدين اللذين سدوا مبالغ القطع الأرضية؟ وكيفية تسوية وضعيتهم للحصول على وثائق الملكية خاصة؟ أنه وفقا للنظام المعمول به فإن قطاع الأرضية التابعة للمناطق الصناعية ومناطق النشاطات المعنية بصيغة الامتياز غير قابلة للتحويل إلا بالتنازل وهي تلك التي كانت متوفرة بتاريخ 1 سبتمبر 2008.

أما القطع الأرضية التابعة لهذه المواقع والتي كانت محل تسديد قبل 1 سبتمبر 2008 فلا يمكن اعتبارها متوفرة، وبالتالي فإن بوسع الهيئات المالكة مواصلة إجراءات التنازل مباشرة، مذكرا في الأخير أنه من



عمار حد مسعود



نور الدين ديب

استقبالات الرئيس

وفد عن مجموعة الصداقة البرلمانية للعلاقات مع دول المغرب العربي بالمجلس الفدرالي الألماني

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الثلاثاء 01 مارس 2011، وفداً عن مجموعة الصداقة البرلمانية للعلاقات مع دول المغرب العربي بالمجلس الفدرالي الألماني بقيادة السيد Gunter Gloser.

خلال هذا اللقاء تم التطرق إلى العلاقات الجزائرية الألمانية والتي عرفت تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة وتم التركيز على دور المؤسسات البرلمانية والبرلمانيين في تعزيز هذه العلاقات والارتقاء بها إلى مستويات أفضل وذلك من خلال تكثيف اللقاءات والمشاورات لمعرفة واقع كل بلد ومجالات التعاون القائمة فيها.



سفير إيران بالجزائر

واستقبل يوم الثلاثاء 29 مارس 2011، بمقر المجلس، السيد محمود محمدي، سفير إيران بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة، تم خلالها تناول العلاقات الثنائية الجيدة وتأكيد إرادة مسؤولي البلدين في العمل على تعزيزها في مختلف المجالات كما تم التطرق للنتائج الهامة التي توصلت إليها اللجنة العليا المشتركة وكان اللقاء فرصة لاستعراض التطورات في المنطقة وتبادل وجهات النظر حولها.



استقبالات رئيس لجنة الشؤون الخارجية

وفد برلماني تركي

جرت يوم الأربعاء 09 مارس 2011، بمقر مجلس الأمة، محادثات بين وفد مجلس الأمة برئاسة السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس والوفد البرلماني التركي بقيادة السيد مراد مركان، رئيس لجنة الشؤون الخارجية للمجلس الوطني التركي الكبير.

وقد تطرق الجانبان للعلاقات المتميزة والأخوية التي تربط البلدين ومختلف الفرص المتوفرة لتعزيزها وترقيتها حيث تم التأكيد على ضرورة تكثيف الاتصالات والمشاورات البرلمانية لتوفير المناخ المناسب لتعزيز فرص التعاون التجاري والاقتصادي وترقيتها إلى مستوى تطلعات شعب البلدين. كما تم تبادل وجهات النظر حول مختلف القضايا والأحداث الراهنة الجهوية والدولية.



الأسواق الموازية .. انتفاع .. ولكن فوضى أيضاً !!



إجراءات عملية خاص بالترخيص للمستفيدين من هذا الإجراء بممارسة هذا النشاط بصفة قانونية من خلال إعطائهم رخصة مؤقتة من قبل البلدية، إلى جانب إعفاء ضريبي لمدة سنتين ثم العودة إلى نظام الضريبي تدريجياً.

مؤكداً في الأخير أن هذه الحوافز المادية والمالية التي وفرتها الحكومة غير كافية للقضاء على هذه الظاهرة ما لم يصاحبها تضافر جهود الجميع من الهيئات التشريعية وقطاعات الحكومية والإعلام والمجتمع المدني وحتى المواطنين.

لاستيعابهم من أجل إعداد مخطط إدماجهم على مستوى فضاءات شرعية. تأطير هذا النشاطات من خلال فتح قنوات للحوار مع هؤلاء الباعة غير الشرعيين

التنسيق على المستوى المحلي فيما بين مصالح التجارة والبلديات والأمن ..

رصد مبالغ مالية في قانون المالية التكميلي من أجل إعادة الأراضي غير المهيئة لبناء هياكل تجارية جديدة

وعن ظاهرة الأسواق الموازية؟ التي تساءل عنها السيد بلعباس بلعباس، عضو مجلس الأمة، نيابة عن زميله السيد قدور كاس.

أوضح وزير التجارة أن ظاهرة التجارة الموازية هي ظاهرة تضر بالاقتصاد الوطني وبالمحيط والمواطن، مؤكداً أنه إضافة إلى الإجراءات التي قامت بها وزارة التجارة لمعالجة هذه الظاهرة اتخذت الحكومة مؤخراً إجراءات لحل هذه المشكلة والمتمثلة في إنشاء لجنة وزارية مختلطة بين وزارة التجارة والداخلية أفضت ببرنامج عمل تم إصداره على شكل تعليمية وزارية أرسلت لكل ورؤساء المجالس الولائية والبلدية، وقد تطرقت التعليمية بالتفصيل إلى طريقة معالجة ظاهرة التجارة غير الشرعية عن طريق مصاحبة المتدخلين فيها بداية بإحصائهم، إلى حصولهم إلى صفة التاجر النظامي إلى منحهم محلاً ومكاناً لممارسة تجارتهم عن طريق تسيير برنامج عمل دقيق وفعال تتلخص أهم محاوره فيما يلي:

تنظيم القضاء على هذه الظاهرة من خلال إحصاء الفضاءات التجارية غير الشرعية والتدخل فيها.

تحديث القدرات المحلية المتوفرة



مصطفى بن بادة



بلعباس بلعباس



محمد نواصير

مرافق صحية مغلقة !!

رداً عن سؤال للسيد مسعود بودراجي، عضو مجلس الأمة عن أسباب عدم فتح أبواب العيادات وبعض الهياكل الصحية للخدمة واستغلالها على غرار ما هو حاصل بولاية المدية؟ أكد وزير الصحة وإصلاح المستشفيات جمال ولد عباس أن السبب راجع للمقاييس غير المحترمة في بناء بعضها وهذا ما حدث في عيادة 20 سرير بشلالة العداورة، أما بمنطقة شنينقل فالسبب راجع لعدم إحتواء المركز من الضروريات اللازمة لعمله من ماء وغاز وكهرباء.

ولايات الجنوب في حاجة إلى أطباء مختصين

أعلن وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات جمال ولد عباس رداً عن سؤال عضو مجلس الأمة محمد نواصير، حول النقص المسجل في الأطباء المختصين ووسائل الإسعاف بولايات الجنوب؟ عن برنامج خاص بالجنوب من أجل تحقيق الأهداف المنشودة لا سيما فيما يتعلق بالتوازن في مجال التغطية الصحية بين الشمال والجنوب الجزائري، كما سيساهم

في القضاء على الاختلالات التي تم تسجيلها في مجال العلاج.

حيث سيسمح المخطط بتوفير الموارد البشرية الضرورية خاصة منهم الأطباء المختصين لهؤلاء السكان كي يتمكنوا من الاستفادة من الخدمات الصحية على مستوى الوحدات الخاصة بولاياتهم. كما يحمل البرنامج قرارات تحفيزية مشجعة للأطباء الذين يرغبون في التوجه إلى الجنوب والهضاب العليا في إطار الخدمة المدنية من راتب مغري وظروف عمل جيدة مع

توفر الوسائل الطبية الضرورية، وحتى إمكانية اكتساب السكن بعد فترة تحد بين 5 و7 سنوات مؤكداً أن هذه الإجراءات من شأنها تحفيز الطبيب على البقاء في الجنوب.

من جانب آخر أعلن وزير الصحة أن وزارته قد أبرمت اتفاقية مع شركة طاسيلي للطيران للتكفل السريع بالمرضى عن طريق تخصيص 3 طائرات مجهزة طبياً و5 مروحيات لضمان نقل المرضى في الحالات الخطيرة إلى المستشفيات.

النشاط الخارجي

الجلسة الثالثة للدورة
الصادية الثانية للبرلمان
البريبي للسام 2010

شارك السيدان بومسلات التهامي
وسعدي حمة علي، عضوا مجلس
الأمة وعضوا البرلمان العربي، في
اجتماعات الجلسة الثالثة للدورة
العادية الثانية للبرلمان العربي
للعام 2010، والمخصصة لمناقشة
مشروع ميزانية البرلمان العربي
للعام 2011 وافتتاح الدورة الأولى
للعام 2011 المنعقدة بالقاهرة
(مصر)، خلال الفترة الممتدة من 20
إلى 22 مارس 2011.

الدورة السنوية 2011 للمؤتمر البرلماني حول منظمة التجارة العالمية

شارك عضوا مجلس الأمة السيدان
جفال عبد العزيز وعبد القادر مالكي
في أشغال الدورة السنوية 2011
للمؤتمر البرلماني حول منظمة
التجارة العالمية، المنعقدة بمقر
المنظمة بجنيف (سويسرا) يومي 21
و22 مارس 2011.

وقد تناول المجتمعون بالدراسة
والنقاش المحاور التالية:

– تعدد الأطراف في مواجهة تنامي
الاتفاقيات التجارية الثنائية
والجهوية

– إعادة التوازن لقواعد النظام
التجاري متعدد الأطراف لفائدة
الفقراء

– التجارة والتنمية المستدامة: من
التصادم إلى الترابط

– في علاقاتها مع المجتمع:
السياسات التجارية في عصر
الاتصال الجماهيري.



المقرر الخاص لمنظمة الأمم المتحدة حول ترقية وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير

واستقبل السيد ابراهيم بولحية ، رئيس لجنة الشؤون الخارجية يوم
الأربعاء 13 أبريل 2011 ، السيد Frank La Rue، المقرر الخاص
لمنظمة الأمم المتحدة حول ترقية وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير.

اللقاء تمحور حول حرية الرأي والتعبير في الجزائر والمشهد الإعلامي
التعددي المصاحب للتحويلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي
تعرفها الجزائر. التشريع والقوانين الخاصة بقطاع الإعلام والاتصال
والإشهار ومكانة الهيئات المشرفة على هذا القطاع في النسيج المؤسستي
الوطني كانت ضمن النقاط التي طرحت للنقاش خلال هذا اللقاء.



وفد عن موظفي الكونغرس للولايات المتحدة الأمريكية

واستقبل يوم الأحد 17 أبريل 2011 ، بمقر المجلس ، وفد عن موظفي
الكونغرس للولايات المتحدة الأمريكية.

خلال هذا اللقاء، تم التطرق إلى العلاقات الجزائرية الأمريكية خاصة في
المجال البرلماني، حيث تمت الإشارة إلى أن مثل هذه اللقاءات الدورية
لموظفي الكونغرس الأمريكي بأعضاء وممثلي البرلمان الجزائري سوف
تسهم في تعزيز علاقات البلدين والتعرف أكثر على خصوصيات الشعبين
ومؤسساتهم والأنظمة التشريعية والإدارية القائمة في البلدين ، حيث تم
التأكيد على أن للبلدين وللشعبين طموحات وتطلعات مشتركة نحو بناء
مجتمع ديمقراطي تعددي يستجيب لطموحات الشعوب، وللبرلمان دور
محوري وأساسي في تجسيد هذه التطلعات. ومن هنا تبرز أهمية تبادل
الخبرات والمعلومات من خلال هذه اللقاءات.



رئيس المجموعة البرلمانية للصدائة «فرنسا / الجزائر»

في تعزيز العلاقات بين البلدين.
وأعرب الجانبان عن تطلع
البرلمانيين إلى العمل على رفع
هذه العلاقات إلى مستويات
أفضل. وقد أكد الجانبان أن مثل
هذه اللقاءات والتي تشمل مختلف
مكونات المجتمع بفتح قنوات
الحوار والتشاور من شأنها تذليل
العديد من العقبات التي تبرز من
حين لآخر بين البلدين. وأبرز
الجانبان خلال هذه المحادثات
أن للدبلوماسية البرلمانية دور
فعال في إقامة علاقات ثنائية
بين فرنسا والجزائر مبنية على
المصالح المشتركة وتستجيب
لطموحات الشعبين الجزائري
والفرنسي على أساس الاحترام
المتبادل وسيادة كل بلد في
اختياراته وخصوصياته.



واستقبل يوم الأحد 17 أبريل
2011، بمقر المجلس، السيد
Bernard DEROSIER،
رئيس المجموعة البرلمانية
للصدائة «فرنسا – الجزائر».

خلال هذا اللقاء ، تم التطرق إلى
العلاقات الجزائرية الفرنسية
خاصة في المجال البرلماني ،
حيث تمت الإشارة إلى ضرورة
تكثيف تبادل الزيارات للمساهمة



عضو مجلس الشيوخ المكسيكي

وتحدث يوم الأربعاء 2 مارس 2011، بمقر المجلس، مع السيد
Garcia ZALVIDEA، عضو مجلس الشيوخ المكسيكي.

اللقاء تمحور حول العلاقات البرلمانية بين البلدين وسبل تدعيمها
بتكثيف اللقاءات وتبادل المعلومات حول مختلف قطاعات التعاون التي
يجب دعمها وتعزيزها برلمانيا.

أشغال المنتدى الإسلامي للبرلمانيات المسلمات

شارك وفد عن البرلمان الجزائري بغرفتيه (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) في أشغال المنتدى الإسلامي للبرلمانيات المسلمات لمناقشة قضايا المرأة المسلمة، وذلك يومي 5 و6 أبريل 2011 بالعاصمة السورية دمشق.

تشكل الوفد من السيدات:

فوزية بن باديس، عضو مجلس الأمة، رئيسة الوفد
ناصرية فليتي، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
نادية بوبغلة، المولودة شويتم، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

وقد تناولت المشاركات بالدراسة المحاور التالية:

- الأسباب الكامنة وراء قلة مشاركة المرأة المسلمة في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلادها وكيفية معالجتها
- دور المنظمات الإسلامية ومؤسسات المجتمع المدني في الدول الأعضاء في إبراز الحقوق التي يكفلها الإسلام للمرأة
- تصحيح الصورة السلبية المشوهة عن المرأة المسلمة
- أبرز القضايا التي تهدد تماسك الأسرة المسلمة وكيفية التصدي لها.

الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك وفد عن البرلمان الجزائري (مجلس الأمة والمجلس الشعبي الوطني) في أشغال المرحلة الثانية من الدورة العادية للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا خلال الفترة الممتدة من 11 إلى 15 أبريل 2011 المنعقدة بستراسبورغ (فرنسا).

تكون الوفد من السادة:

محمد بوخالفة، رئيس المجموعة البرلمانية للثلاث الرئاسي بمجلس الأمة ورئيس الوفد
مختار سي يوسف، عضو مجلس الأمة
محمد بوراس، نائب بالمدلس الشعبي الوطني
جلول جاب الله، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

تناول المشاركون عدة مواضيع منها:

- البعد الديني لحوار ما بين الثقافات
- التربية ضد العنف في المدرسة
- محاربة الفقر
- ضرورة تعزيز حماية حقوق النساء المهاجرات.

اجتماعات الجمعية 124 للإتحاد البرلماني الدولي

شارك وفد عن البرلمان الجزائري (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) في اجتماعات الجمعية 124 للإتحاد البرلماني الدولي خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 20 أبريل 2011.

تشكل الوفد من السيدات والسادة:

عبد العزيز زيارى، رئيس المجلس الشعبي الوطني

زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة

بن حليلة بوطويقة، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني

بلعباس بلعباس، رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي بمجلس الأمة

دراجي صالح، عضو مجلس الأمة

زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة

شرار عبد القادر، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

زين الدين بن مدخن، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

عبد الحميد سي عفيف، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

تناول المشاركون بالدراسة والنقاش المواضيع التالية:

- مناقشة عامة حول الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في العالم في إطار موضوع شامل يتناول المسألة البرلمانية: التجاوب مع الطموحات الشعبية.

- تقديم إطار تشريعي سليم بهدف الحيلولة دون اندلاع العنف الانتخابي، وتحسين مراقبة الانتخابات وضمان الانتقال السلمي للسلطة (اللجنة الدائمة الأولى بشأن السلام والأمن الدولي)

- دور البرلمانات في ضمان التنمية المستدامة من خلال إدارة المواد الطبيعية والإنتاج الزراعي والتغيير الديموغرافي (اللجنة الدائمة الثانية بشأن التنمية المستدامة والمالية والتجارة)

- الشفافية والمساءلة في تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية (اللجنة الدائمة الثالثة بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان).

للعلم كانت السيدة زهرة ظريف بيطاط، نائب رئيس مجلس الأمة ونائب رئيس اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الدولي قد شاركت في أشغال اللجنة التنفيذية للإتحاد من 12 إلى 14 أبريل 2011.



قام وفد عن ممثلي المجتمع المدني الفرنسي من المشاركين في قافلة التضامن مع الشعب الصحراوي بزيارة لقر مجلس الأمة يوم الاثنين 25 أبريل 2011. وخلال هذه الزيارة، كانت القضية الصحراوية وحق شعبها في تقرير المصير في صلب النقاش الذي جمع الوفد بعدد من أعضاء مجلس الأمة يمثلون مختلف المجموعات البرلمانية لمجلس الأمة.

الخرجات الاستطلاعية

كما سوف تُفَعَّل خلال الدورة ديناميكية الخرجات البرلمانية التي تتولى لجان مجلس الأمة تنظيمها عبر ولايات الوطن لتحقيق تواصل أعضاء مجلس الأمة مع المواطنين والمنتخبين المحليين بهدف تحسُّن الانشغالات ومعرفة الصعوبات وتمهيم التطلعات والعمل على إيصالها إلى السلطات المختصة قانونيا، إما محليا أو مركزيا...
من كلمة رئيس مجلس الأمة دورة الربيع 2011



استمرارا للنشاط الميداني المتمثل في الاضطلاع بمهام تجسس نبض المجتمع واستطلاع الانشغالات والوقوف على مدى تقدم مشاريع التنمية المحلية. قامت لجان من المجلس بخرجات استطلاعية لعدة ولايات جزائرية منها :

- 1 - لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة إلى ولاية مستغانم
- 2 - لجنة الشؤون القانونية إلى ولاية السعيدة
- 3 - لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية إلى ولاية غرداية

مستغانم

قام وفد عن لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة إلى ولاية مستغانم خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 9 مارس 2011 ، وقد تكون الوفد من السادة:

- حد مسعود عمار، رئيس اللجنة
- لكل العمري، عضو اللجنة
- بوشوخ بلحاج، عضو اللجنة
- محمود زيدان، عضو اللجنة

كان الهدف من الزيارة هو الوقوف عند المشاكل التي تعانيها مراكز القطاع الثقافي والسياحي وقطاع الشباب بالولاية .

مسرح مستغانم : توفد الوفد عند ورشة لبناء مسرح مستغانم الجهوي والذي وصلت الأشغال به نسبة 50 بالمائة ويسع لـ 500 مقعد ، وقد رصد له غلاف مالي قدره 60 مليار سنتيم.

المكتبة : تحتوي المكتبة على 40000 كتاب منها 10000 خاصة بالأطفال

دار الثقافة : تحتوي دار الثقافة على عدة نشاطات من مسرح إلى موسيقى وغناء بالإضافة إلى ورشات للفنون التشكيلية والشعر.

دار الشباب : عدد المنخرطين بدار الشباب هو 254 منخرط تتراوح أعمارهم من 8 إلى 12 سنة، وتظم هذه الدار على قاعة للإعلام الألي بالإضافة إلى الإعلام الألي وقاعة للألعاب الإلكترونية ، كما تضم مكتبة بها 1772 عنوان.

قاعة المتعددة الرياضات الخروبية : تتسع لـ 500 مقعد وتضم 299 منخرط رياضي .

فندق الشباب: يضم 28 غرفة مجهزة بالإضافة

إلى مطبخ عصري لكنه لم يستغل ولم يوضح تحت تصرف الشباب.

كما زار الوفد :

- الملعب البلدي بني سليمان
- المركب الرياضي لبلدية مستغانم
- المسبح الأولمبي والمركب السياحي سبليت.
- قاعة متعددة الرياضات ببلدية حجاج

المركز الثقافي سيدي لخضر

زيارة لضريح لخضر بن خلوف

ليختم الوفد خلال زيارته يوم الأربعاء 9 مارس 2011 بجلسة عمل مع الأعضاء المنتخبين للولاية بمقر المجلس الشعبي الولائي .

توصيات اللجنة

بعد ثلاثة أيام من معاينة المشاريع المنجزة وكيفية تسييرها والتي هي في طور الإنجاز والتعرف على المشاكل التي تعاني منها أوصت اللجنة بمايلي :

- الإسراع في تنممة الأشغال فيما يخص المشاريع الرياضية والثقافية من أجل تسليمها في آجالها،

- بذل المزيد من الجهود خاصة من قبل مدير الشباب والرياضة والقائمين على هذا القطاع في الولاية من أجل تلبية حاجيات الشباب،

- المحافظة على التجهيزات الرياضية والثقافية ووضعها تحت تصرف الشباب،

ولاية غرداية

مشروع سد بوبريك

مشروع سد الحيمر

مشروع سد العديرة ببلدية الضاية بن ضحوة

كما كان للوفد خلال نفس اليوم لقاء مع ممثلي كل من غرفة الفلاحة، التجارة والصناعة، الصناعية التقليدية، حيث اطلع الوفد على انشغالات المتعاملين في هذه القطاعات وتبادل معهم وجهات النظر حول الطرق الكفيلة بالنهوض بها.

وخلال اليوم الثاني من الزيارة عاين الوفد عدة مشاريع اجتماعية واقتصادية في الولاية منها:

- مشروع بناء مستشفى بريان الذي يتسع لـ 60 سريرا، والذي بلغت نسبة الأشغال به حوالي 67 بالمائة بدائرة بريان

- السكنات الموجهة لمنكوبي الدائرة والتي بلغ عددها 150 مسكن بدائرة بريان

- مشروع إنجاز ثانوية تتسع لـ 800 مقعدا بدائرة القرارة

- مشروع بناء مستشفى بدائرة القرارة

- وبالمناطق الصناعية توقف الوفد عند وحدة تيسكوبا والمتخصصة في صناعة الأغذية ، وحدة الحليب ومشتقاته « خبزي» ، ووحدة الحليب ومشتقاته « شحبية» .

- المركب الرياضي بدائرة زلفانة

قام وفد عن لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية بزيارة استطلاعية لولاية غرداية يومي 12 و13 أفريل 2011 ، وقد تكون الوفد من السادة:

- قادة بن عودة، رئيس اللجنة
- التوهامي بوسمات، عضو اللجنة
- عبد القادر سهلي، عضو اللجنة
- صالح جوامع، عضو اللجنة

وكان الهدف من الزيارة هو التقرب من المواطنين والمنظمات المهنية للاستماع إلى انشغالاتهم وقد شملت الزيارة قطاعات الشباب، الشغل، الصحة، التربية، السكن ، الفلاحة ، الري والصناعة.

اجتمع وفد مجلس الأمة خلال اليوم الأول من الزيارة مع والي ولاية غرداية ، كما اجتمعوا مع مختلف الهيئات التنفيذية ، حيث استمع خلالها الوفد للعرض الذي قدمه مدير البرمجة ومتابعة الميزانية حول :

- حصيلة الإنجازات المحققة خلال الفترة من 2000 إلى 2009 .

- النشاطات المبرمجة للخماسي -2010-2014

- حصيلة البرامج المسجلة في إطار التكفل بمخلفات فياضانات 2008.

كما استمع الوفد للعرض الذي قدمه كل من مدير السكن والتجهيزات العمومية والتشغيل .

بعدها قام الوفد رفقة والي والسلطات المحلية بزيارة تفقدية لثلاث مشاريع سدود وهي :



ولاية سعيدة

قام وفد عن لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بزيارة استطلاعية لولاية سعيدة خلال الفترة الممتدة من 28 إلى 30 مارس 2011 ، وقد تكون الوفد من السادة:

- السيد الحبيب بوسايع، عضو اللجنة
- السيد محمد فخار، عضو اللجنة
- السيد شاويح بن سعيدان، عضو اللجنة
- السيد عبد الوكيل بن الشاوي، عضو اللجنة

هذا وقد قامت وفود من المجلس بزيارات استطلاعية إلى:



1/ إلى ولاية بشار للوقوف على واقع الصحة، الوفد ترأسه السيد رشيد بوغزال، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، ويتكون الوفد من السيدة والسادة:

- لويزة شاشوة، عضو اللجنة
- أحمد حيدار، عضو اللجنة
- نورالدين ديب، عضو اللجنة



4/ إلى ولاية الجلفة للوقوف عند وضعية التنمية الزراعية بالولاية، الوفد ترأسه السيد مسعود بودراجي، رئيس لجنة الفلاحة والتنمية الريفية، ويتكون من السادة:

- مسعود قمامة، نائب رئيس اللجنة
- عبد القادر بن سالم، مقرر اللجنة
- علي الععقاق، عضو اللجنة
- قدور كاس، عضو اللجنة



2/ إلى ولاية باتنة للوقوف عند مدى تطور قطاع التربية الوطنية بالولاية، الوفد ترأسه السيدة ليلي خيرة الطيب، رئيسة لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، ويتكون الوفد من السيدة والسادة:

- فوزية بن باديس، عضو اللجنة
- ميم الميلود، عضو اللجنة
- عبد الرحمان عياد زدام، عضو اللجنة



5/ إلى ولاية غليزان للوقوف على مدى تقدم أشغال البرامج المنجزة في إطار التنمية المحلية، الوفد ترأسه السيد عبد القادر دحان، رئيس لجنة التجهيز والتنمية المحلية، ويتكون من السادة:

- محمد زكرياء، نائب رئيس اللجنة
- بوزيد بدعيدة، عضو اللجنة
- بويكر معيزي، عضو اللجنة
- محمد حماني، عضو اللجنة

3/ إلى ولاية تمنراست قصد معاينة ظروف عمل المنشآت الرياضية والثقافية، الوفد ترأسه السيد حد مسعود عمار، رئيس لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة، ويتكون الوفد من السادة:

- بلحاج بوشبخ، نائب رئيس اللجنة
- رضوان السعيد، عضو اللجنة
- محمود زيدان، عضو اللجنة



6/ إلى ولاية برج بوعريش للوقوف على واقع الصحة العمومي وقطاع الصحة الخاص، الوفد ترأسه السيد رشيد بوغزال، رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتضامن الوطني، ويتكون من السيدة والسادة:

- لويزة شاشوة، عضو اللجنة
- نورالدين ديب، عضو اللجنة
- محمود زيدان، عضو اللجنة
- عبد العزيز جفال، عضو اللجنة

7/ إلى ولاية المدية للوقوف عند وضعية قطاع التكوين المهني، الوفد ترأسه السيدة ليلي خيرة الطيب، رئيسة لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الدينية، ويتكون من السيدة والسادة:

- زهية بن عروس، عضو اللجنة
- أحمد بلعالية، عضو اللجنة
- نورالدين بلعرج، عضو اللجنة
- محمد بن طبة، عضو اللجنة

الذين لم يستأنفوا نشاطهم إلى اليوم لعدم تأمينهم لممتلكاتهم.

- تهيئة مناطق النشاط الصناعي والمناطق الصناعية، من حيث إنشاء الطرق والمرافق الضرورية.

- إعادة النظر في التعريف الجمركية الخاصة بالمواد الأولية (إن التعريف الجمركية للمواد النصف مصنعة منخفضة عن التعريف المخصصة للمواد الأولية).

- تشجيع المؤسسات المحلية في كافة القطاعات بدعم مصاريف النقل وغير ذلك.

- تقريب مراكز تموين الولاية بمواد البناء، إذ أن بعدها يؤثر على التكلفة المالية للمشروع.

- تشجيع الصناعة التقليدية التي يبرع فيها سكان الولاية.

- ضرورة الاعتناء الجيد بالتهيئة الخارجية لمشاريع الهياكل الرياضية.

- الإسراع إمداد بلديات الولاية بالتجهيزات والعتاد الممنوح لها من قبل وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

- التفكير في إنشاء مؤسسة مالية لها طابع شبه بنكي، لتكفل بتمويل مشاريع الشباب المنجزة بواسطة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.



- ضرورة توفير إعانة الدولة في مجال حفر الآبار.

- العمل على فتح فرع لتعاونية الحبوب ومشتقاتها (CCIs)، لتسهيل عملية توسيع الأعلاف.

- العمل على استصدار قانون يمنح بموجبه سكنات دائمة للأطباء الأخصائيين، بهدف تشجيعهم على مزاولة العمل في مختلف دوائر الولاية، والقضاء على ندرتهم التي حرمت سكان المنطقة من خدمات صحية متخصصة.

- ضرورة تسوية ملف السكنات الموجهة إلى منكوبي الفيضانات لسنة 2008، والعمل على إغلاق هذا الملف نهائيا.

- العمل على إيجاد صيغة لتعويض التجار والحرفيين المتضررين من فيضانات 2008



المركز الجامعي بدائر غرداية

المركب الرياضي بدائرة غرداية

منطقة النشاطات الصناعية «بالعطف»

المنطقة الصناعية «بنورة»

في ختام الزيارة أشاد رئيس اللجنة بإنجازات التنمية العديدة بالولاية، منوها في نفس الوقت بالنقائص والصعوبات المختلفة التي تواجهها الولاية، مؤكدا في الأخير أن اللجنة ستعكف على بلورة توصيات واقتراحات التي سيتم نقلها إلى الجهات المختصة.

توصيات ومقترحات اللجنة

- العمل على إدماج الموظفين العاملين في إطار الشبكة الاجتماعية، و عقود ما قبل التشغيل، لاسيما الموظفين الذين يشغلون مناصب ضرورية لتسيير المرافق العامة.

- ضرورة إنشاء شبائيك وفروع للأجهزة المكلفة بتشغيل الشباب، في دوائر الولاية أو بلدياتها، تقليصا لمسافة التنقل إلى مقر الولاية، وتسريعا لوتيرة دراسة ملفات طالبي الشغل.

- تشجيع المؤسسات والوكالات مثل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وغيرها، على بناء مقرات لائقة لفرعها على مستوى الولايات.

- الاستعانة بالمختصين والخبراء الاقتصاديين من أجل إيجاد صيغة بديلة للقروض البنكية الموجهة لدعم مشاريع الشباب. إذ تسجل هذه الصيغة عزوفا كبيرا من طرف شباب الولاية الذين يفضلون التمويل الثنائي بدلا عن التمويل البنكي، لما يدور حوله من شبهات ربوية.

- ضرورة توفير مساحات خاصة للرعي.



السيد كمال بوناح.. والسيدة رهيقة قصري أثناء تنشيطهما للندوة



يوم برلماني حول التكوين والتشغيل

رئيس المجلس يؤكد:

«حري بالبرلمان والبرلمانيون تحسس تطلعات المواطنين ومرافقتها إلى حين تجسيد الآمال وتحقيقها في أرض الواقع»

الضوء على الاتجاهات الكبرى للتكوين العالي، وتعرضت لمختلف السيناريوهات المطورة في مجال العلاقة بين سوق التكوين العالي وسوق الشغل.

من جانبه، كشف المدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، السيد محمد الطاهر شعلال، عن تحفيزات إضافية لتشغيل طالبي العمل، يتضمنها قانون المالية التكميلي لسنة 2011، من شأنها تشجيع المؤسسات على تشغيل الشباب البطال من مختلف الفئات العمرية والمستويات.

وفي ذات السياق، أوضح المدير العام أن هذه التحفيزات الجديدة تندرج في باب التدابير التحفيزية لأرباب العمل المستخدمين، وتعلق بتخفيضات في حصة اشتراك صاحب العمل في الضمان الاجتماعي.

وتقضي هذه التحفيزات باستفادة كل مستخدم في القطاع الاقتصادي من تخفيض في حصة صاحب العمل بعنوان الاشتراك في الضمان الاجتماعي عن كل طالب يتم تشغيله لمدة تساوي إثني عشر (12) شهرا على الأقل.

المتزايد على اليد العاملة المكونة والمؤهلة، والبعد النوعي، الذي من دونه لا يمكن أن نحلم بنجاعة اقتصادية.

وفي ذات السياق، اعترف أستاذ التعليم العالي، أن العدد الهائل لمخرجات الجامعات ووزنها في نسب البطالة أصبح يشكل عبئا كبيرا على استراتيجيات التكوين والشغل. حتى أضحي البحث عن مواءمة سوق التكوين مع سوق الشغل يشكل حلم الشعوب.

وأشار أن الجزائر عرفت منذ 1962 تعاقب محاولات لملائمة سوق التكوين وسوق العمل دون أن تحقق النتائج المرجوة. ويعود ذلك إلى التذبذبات التي عرفها سوق الشغل، من جهة، وتزايد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي، من جهة ثانية. وهو ما أفضل كل استراتيجيات البحث عن التوازنات.

وأقر ذات الخبير، أن هذه الظاهرة معروفة على مستوى العالم، فعلى سبيل المثال، برمجت كندا هذا العام نقاش وطني حول مواءمة التكوين مع الشغل سينتهي بقاء وطني خلال شهر جوان 2011.

كما سلطت مداخلة عبد الكريم بن أعراب

وأضاف الخبير الاستشاري الدولي، أن التعليم العالي عرف تطورا ليصبح العمود الفقري في كل السياسات والاستراتيجيات نظرا لدوره الريادي للولوج إلى مجتمع المعرفة وبناء اقتصاديات قوية معالمها الأساسية الاستثمار في الغير مادي والذكاء.

وقال ذات المتدخل، أن الدراسات والبحوث العلمية أثبتت الارتباط بين التعليم العالي ومدى مساهمته في استراتيجيات النمو الاقتصادي، وذلك وفق ثلاث اتجاهات: الاتجاه الأول، يكمن في تكوين رأس مال بشري مؤهل مكيف مع حاجيات التنمية الاقتصادية للمجتمع الذي تميزه التغيرات والتحويلات الدائمة، وقادر على الإجابة لمتطلباته. الاتجاه الثاني، يكمن في الكشف والبحث عن معارف جديدة ضرورية لكل تقدم إنساني. أما الاتجاه الثالث، فيكمن في القدرة على تنمية وتطوير قدرات الولوج للعلوم والمعارف الموجودة وقدرة تكيفها مع الظروف المتغيرة للمجتمع.

وحول حركية التعليم العالي، أفاد السيد عبد الكريم بن أعراب، أنها تسجل في أبعاد ثلاث: البعد الاجتماعي للتعليم العالي الذي يرفض التمييز والإقصاء، البعد الكمي، لتلبية الطلب

ويرى رئيس المجلس، أن إشكالية التكوين والتشغيل تتطلب تبني مقاربة تشاركية، تقوم على الإصغاء لجميع الفاعلين المعنيين، وصولا إلى بلورة مقترحات عملية في آجال معقولة.

وتميزت أشغال هذا اللقاء، التي نشطتها إلى جانب السيد كمال بوناح، السيدة رهيقة قصري، عضو مجلس الأمة، بتقديم مجموعة من المحاضرات تمحورت حول: «آفاق سوق التعليم العالي وسوق العمل»، للأستاذ عبد الكريم أعراب، و«الآليات العمومية لترقية الشغل»، من تقديم الأستاذ محمد الطاهر شعلال. و«التكوين في الجزائر: بين إستراتيجية الضرورة وضرورة الإستراتيجية»، وعرضها الأستاذ عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة. وأخيرا عرض حول «الإشكالية بين التشغيل والتكوين: تحليل وتطلع»، للأستاذ محمد بهلول.

استهل أستاذ التعليم العالي والخبير الاستشاري الدولي عن جامعة قسنطينة، عبد الكريم بن أعراب، تدخله بالتأكيد على أن التعليم العالي في العالم عرف تطورا مشهودا خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث انتقل عدد الطلبة عام 1950 من 6.5 مليون إلى 51 مليون طالب عام 1980 ليصل إلى 90 مليون طالب عام 2000.

تحسس تطلعات المواطنين ومرافقة هذه التطلعات إلى حين تجسيد الآمال وتحقيقها في أرض الواقع.

وثنم، في هذا الصدد، التدابير التي أمر بها فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، لتلبية المطالب المشروعة لفئة الشباب في تحصيل العلم وامتلاك القدرات، والمهارات، ومن ثم الولوج إلى عالم الشغل، وكذا إتاحة الفرص أمامه لحيازة منصب عمل.

وأوضح أن إشكالية التكوين والتشغيل قائمة بالفعل، والعلاقة بينهما كامن، والملاءمة بينهما مطلوبة لجعل هذا التكوين يستجيب إلى معايير قطاع العمل ومتطلباته وإلى الحاجيات المرتقبة وخاصة المتصلة منها بالمشاريع الكبرى المبرمجة بغية الحصول على مورد بشري نوعي يمكن من الاستغناء عن اليد العاملة الأجنبية في كافة الميادين، من جهة، ومن جهة أخرى العمل على المزيد من استيعاب طالبي الشغل في إطار التخفيف من حدة البطالة، وتوفير مناصب عمل بتفعيل مختلف وعديد الآليات والصيغ المعتمدة، بما يستجيب لحاجيات المؤسسات، والاقتصاد الوطني، بصفة عامة.

في إطار النشاطات الفكرية والعلمية التي يسعى مجلس الأمة من خلالها إلى ترقية الثقافة البرلمانية، وتوسيع نشرها وتعميمها، وتعميق الحوار، وطرح الرأي، والاستماع إلى الرأي الآخر، عقد المجلس يوم الأربعاء 27 أفريل 2011، يوما دراسيا حول موضوع «التكوين والتشغيل»، بحضور برلمانيين وأعضاء من الحكومة وخبراء ومختصين وأساتذة وممارسين ومشتغلين في الميدان.

اعتبر السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، في كلمة افتتاحية، قرأها نيابة عنه نائبه السيد كمال بوناح، أن هذا اليوم البرلماني جدير بالاهتمام لارتباطه الوثيق بمطلب أساسي ومشروع لدى الفئة الغالبة من مجتمعنا، وهي فئة الشباب حتى أصبح موضوع التشغيل بكافة أشكاله المعتمدة مطلبا ملحا استوجب تدخل الدولة والتعجيل باتخاذ حزمة من الإجراءات العملية، والتشجيعية، والتحفيزية، لفائدة كافة الأطراف المعنية.

وأوضح رئيس المجلس، أنه حري بالبرلمان، عموما، والبرلمانيين، على وجع الخصوص،

وقد أبرز الوزير أن مقاربة الوزارة للتكوين والتشغيل تقوم على التكوين حسب متطلبات السوق الوطنية. ويبقى مراعاة متطلبات السوق الدولية على مستوى التعليم العالي من أجل التكيف مع عولمة الاقتصاد والاقتصاد الرقمي.

وفي سياق متصل، كشف وزير التكوين والتعليم المهنيين السيد الهادي خالدي عن الشروع في تنصيب لجان ولائية للإصغاء والاستماع إلى انشغالات الشباب في التكوين والتشغيل من أجل الرد على متطلباتهم في هذا المجال، بتوجيههم، وتكوينهم، حسب مقتضيات سوق العمل، والتكيف مع المتطلبات الاقتصادية الوطنية، والدولية.

وأوضح أن هذه اللجان تعمل بالتنسيق مع المجلس الوطني للتكوين والتشغيل الذي يضم ممثلين عن كافة القطاعات الوزارية المعنية.

وللإشارة أجمع المتدخلون من الخبراء والمختصين في اليوم الدراسي على ضرورة وضع استراتيجيات مناسبة وفعالة لعلاج مشكلة البطالة عبر نقاش وطني بين مختلف الفاعلين لضبط معالم ومؤشرات مستقبل الاقتصاد الوطني دون تقليد أي سياسة تعليمية، آخذين بعين الاعتبار التطورات العالمية في مجال تخزين وإنتاج المعرفة.

وأضاف المتحدث أن الأزمة واستنفاد نموذج النمو القائم اليوم يطرحا مجموعة من الأسئلة الغير مأخوذة بعين الاعتبار في تحليل توتر العلاقة بين نظام التعليم ونظام الإنتاجية.

وقد ركز الخبير الاقتصادي في تدخله على تحليل طبيعة الأزمة وآثارها على النظم التعليمية في مجال التدريب التقليدية، من جهة، وعلى ضرورة التفكير في الحلول الممكنة في مجال بناء نظام وطني جديد، من جهة أخرى، وهذا لتجاوز النهج القطاعي المفضل حتى الآن من السياسات العامة، وفهم تحديد الإصلاحات اللازمة لتشجيع بروز العمل ومهارات جديدة قادرة على استيعاب التناقضات وأوجه القصور في العمل حاليا في بلادنا.

وفي سياق متصل، اعترف وزير التكوين والتعليم المهنيين، الهادي خالدي، تعقبا على المداخلات التي أدرجت في جدول أعمال، بأن مسألة التوجيه تبقى من بين أكثر الإشكالات المطروحة في منظومة التكوين بالجزائر، لكنه مع ذلك لم يُنكر الجهود التي قامت بها السلطات العمومية من أجل تجاوز هذا العائق، مؤكدا أن تشخيص وتقييم هذا الواقع يتطلب تدخل مختلف الفاعلين بمن فيهم علماء الاجتماع، وعلماء علم النفس التربوي، وكذا خبراء الاقتصاد.



السيد محمد الطاهر شعلال



السيد عبد الكريم بن اعراب



السيد عبد الكريم قريشي

في حين ركزت مداخلة الخبير الاقتصادي السيد محمد بهلول على إشكالية التداخل بين التوظيف والتدريب، في سياق التغيير الذي يشهده العالم.

المستويات المختلفة وكذلك عدد الخريجين من مراكز التكوين المهني والمعاهد والجامعات دون أن يتزامن هذا مع توفير مناصب الشغل لتلك الأفواج الهائلة من هؤلاء الخريجين فانتشرت البطالة لدى فئات كبيرة من الشباب الجزائري، مما يتطلب وضع استراتيجيات مناسبة وفعالة لعلاج هذه المشكلة التي تؤثر لا محالة على النواحي الاقتصادية والاجتماعية للأسر الجزائرية وبالتالي على المجتمع بكامله.

لصاحب المشروع حسب التمويل، إضافة إلى اعتماد ثلاثة قروض بدون فائدة إضافية لا تجمع ولا تمنح إلا في مرحلة الإنشاء أو في التركيبة المالية الثلاثية.

أما الدكتور عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، فقد تناول أهمية التكوين في بناء المجتمع من خلال ما يقدم في مؤسسات التكوين المختلفة وخاصة قطاعات التربية والتكوين المهني والتعليم العالي مع التطرق لما عاشته هذه القطاعات على مدار العقود السابقة حيث لجأت فيها الجزائر إلى ما يسمى إستراتيجية الضرورة في ظل الواقع الذي ورثناه من استعمار عمل على القضاء على كل ما يعبر عن معالم الشخصية الجزائرية وعلى تحطيم كل ما يمكن أن يكون مساعدا على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

وقال، ذات المتدخل، أن تلك الإستراتيجية التي عملت الدولة على تكوين أكبر عدد ممكن من الجزائريين لإدراكها العميق أن تطور الأمم لا يكون بما تملك من موارد طبيعية بل بما تملك من موارد بشرية كفئة تستطيع أن تحمل على عاتقها تطور المجتمع وتقدمه، وموازية لتلك المسيرة كان لا بد من تقييم وتقويم لعملية التكوين مما أدى إلى ظهور العديد من الإصلاحات مست كل تلك القطاعات.

واعترف السيد قريشي أنه وبالنظر لما عاشته الجزائر من طفرة على العديد من الأصعدة كالصحة وتطور المستوى المعيشي تضاعف عدد السكان ومن خلاله عدد المتعلمين في

وتقدر نسبة التخفيض بـ40 بالمائة بالنسبة لتشغيل طالبي العمل الذين سبق لهم العمل وتم تشغيلهم في المناطق الشمالية للبلاد، و56 بالمائة بالنسبة لتوظيف طالبي العمل المبتدئين، والذين تم تشغيلهم في المناطق الشمالية، و72 بالمائة بالنسبة لكل تشغيل في مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب.

وأضاف السيد شعلال، في مداخلة، أن هذه التخفيضات الإضافية تمنح لمدة ثلاث سنوات أخرى بعد الثلاث سنوات الأولى التي يعفى فيها صاحب العمل من الاشتراك في الضمان الاجتماعي مائة بالمائة.

وذكر مدير "الأونساج" أن تخفيضات أخرى في إطار عقود العمل ستطبق في حصة اشتراك صاحب العمل في الضمان الاجتماعي والاعفاء من الاشتراك الإجمالي في الضمان الاجتماعي، بعنوان "تكوين المستخدمين وتحسين مستواهم في إطار التوظيف عن طريق عقود العمل المدعمة"، وسيتم بذلك تخفيف الأعباء على أرباب العمل في الاشتراك في الضمان الاجتماعي التي تتكفل بها الدولة فيما يخص توظيف الشباب طالبي العمل المبتدئين (80 بالمائة في مناطق الشمال و90 بالمائة في مناطق الجنوب والهضاب العليا).

وأشار السيد شعلال إلى أهمية التدابير، والتحفيزات التي أقرتها الدولة لصالح الشباب في الفترة الأخيرة، وتتعلق بالإعانات الممنوحة بتخفيض نسبة فوائد القروض البنكية من 50 بالمائة إلى 95 بالمائة حسب طبيعة النشاط وتمركزه، واعتماد قرض بدون فائدة، يمنح

اقتراحات وتوصيات

من خلال المداخلات القيمة والتدخلات والمناقشات الثرية والمتنوعة التي شهدتها اليوم الدراسي البرلماني حول التكوين والتشغيل، يتضح أن هناك اهتماما كبيرا بهذا الموضوع الهام والحيوي على أكثر من صعيد.

وقد تجلّى هذا الاهتمام في الاقتراحات والتوصيات التي قدمها المتدخلون والتي من شأنها المساهمة في إثراء هذا الموضوع وتقديم الحلول الملائمة له والدفع به إلى تحقيق أهدافه المرسومة والتغلب على الصعوبات والعراقيل التي تعترض تفعيله وتطويره.

ومن أهم الاقتراحات والتوصيات:

- 1 - فتح نقاش وطني حول التعليم العالي في مختلف جوانبه وحول الاقتصاد الوطني
- 2 - الانتقال من البحث عن حلول قطاعية إلى حلول عامة وشاملة
- 3 - تقييم مختلف الأجهزة العمومية لترقية التشغيل
- 4 - محاربة التشغيل المصرح به والسوق الموازية
- 5 - الاهتمام بالتوجيه في مختلف الأطوار
- 6 - الارتكاز على الاستثمار في القطاع الاقتصادي أكثر باعتباره مورد لمناصب الشغل
- 7 - ترقية التكوين المؤهل للاندماج في عالم الشغل وترشيده
- 8 - إشراك كل الهيئات الفاعلة والتنسيق بينهما
- 9 - أداء المجتمع المدني دوره التحسيبي
- 10 - ترقية سياسة إعلامية تجاه المؤسسات بهدف التعريف بمناصب العمل المتوفرة فيه
- 11 - تدعيم لامركزية منح القروض المصغرة





• طلبة المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية التابع لوزارة الشؤون الخارجية

• جمعية منشطي المخيمات الصيفية ونشاطات الهواء الطلق والترقية وتبادل الشباب والطفولة لولاية غرداية

• وفد الكشافة الإسلامية لولاية البويرة

في إطار الأبواب المفتوحة لفائدة مختلف الفئات الاجتماعية وتنظيمات المجتمع المدني، استقبل مجلس الأمة في الفترة الأخيرة أفواجا من:

- طلبة المعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية التابع لوزارة الشؤون الخارجية، يوم الثلاثاء 29 مارس 2011.
- جمعية منشطي المخيمات الصيفية ونشاطات الهواء الطلق والترقية وتبادل الشباب والطفولة لولاية غرداية يوم الاثنين 04 أبريل 2011.
- وفد الكشافة الإسلامية لولاية البويرة يوم الثلاثاء 05 أبريل 2011.



تم استقبال الوفود بالمدخل الرئيسي للمجلس، ليتوجهوا بعد ذلك إلى المكتبتين التقليدية والافتراضية للإطلاع على محتوياتهما وكيفية سير عملهما، مرورا بمصلحة البث التلفزيوني أين تعرفوا على الأجهزة السمعية البصرية المستعملة لهذه المصلحة وكيفية تسييرها، خاصة خلال الجلسات التي تبث مباشرة على التلفزيون.

أما بقاعة الجلسات العامة، فقد قدمت للزوار معلومات عن مجلس الأمة وصلاحياته وتركيبته وكيفية عمله، بالإضافة إلى طريقة سير الجلسات العلنية وكيفية المصادقة على القوانين في النظام التشريعي الجزائري بغرفتيه، واختتمت تلك الزيارات باستقبال على شرف الزوار بالقاعة الشرفية.

شكيب عبدو(متربص)

«تصور سياسات التراث الثقافي في العالم، نشاطه اليونسكو والمنظمات الدولية: حالة الجزائر»

بمجلس الأمة
يوم الأربعاء 18 ماي 2011
محاضرة تحت عنوان



في اليوم البرلماني حول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساتها على الاقتصاد الوطني

ضرورة مراجعة الاتفاق لخدمة المصلحة الوطنية



دعا المشاركون في أشغال اليوم البرلماني الذي نظّمته لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والتجارة والصناعة والتخطيط بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الأربعاء 30 مارس 2011 بمقر المجلس، حول موضوع « اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الاقتصاد الوطني » إلى ضرورة إجراء حصيلة جوهرية ومدققة لأثار هذا الاتفاق على اقتصادنا الوطني سواء تعلق بمستوى وقدرة مؤسساتنا على ضمان منافسة حقيقية للمنتج الأوربي أو من خلال معرفة الآليات والحلول الملائمة لخلق الثروة.

يحفظ مصالح الطرفين معا، مضيفة أن هذه السياسات التصحيحية التي حصلت باسم الإصلاحات بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي لجلب الاستثمارات الأجنبية المزعومة لم تخدم الا مصالح الشركات متعددة الجنسيات وأنه صار لزاما علينا التوقف عند هذا الحد لظهور نتائجها في ظل اختلال الميزان التجاري بين الطرفين. وعليه جاءت مناقشة مضمون الاتفاق واهدافه لاجراء حصيلة جوهرية لاثاره على الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي تاكد فيه استمرار التناقض بعد اتخاذ الدولة لجملة من القرارات السيادية بموجب قانوني المالية التكميليين لسنتي 2009 و2010 بمعنى بسط سيادة الدولة في كل عقد شراكة وفق قاعدة 51 بالمائة للدولة و49 بالمائة للاجانب وكذا بفرض وزارة التجارة في نهاية السنة الماضية للرسوم الجمركية على 1741 منتوجا أجنبيا.

وأقر الخبير الاقتصادي سراي في مداخلة حول «دراسة تقييمية لاتفاق الشراكة منذ دخوله حيز التنفيذ» بأن التوقيع على اتفاق الشراكة قبل قرابة 7 أعوام وتحديدا في 2005 يصنف في خانة النجاح السياسي في ذلك الوقت مستندا في ذلك إلى خبرته مع مختلف الهيئات المالية الدولية، لأن الجزائر كانت تعاني من عزلة على مختلف الأصعدة السياسية والدبلوماسية، بالإضافة إلى الوضع المزري

دول الضفة الجنوبية والتي تربطها اتفاقات مع أوروبا للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها هذه الدول، ومن ثم فإن الشركاء الأوروبيين معنيون ايضا بهذه الاضطرابات كونها احدى مظاهر الاخفاق النسبي للشراكة التجارية المبرمة مع بلدان الضفة الجنوبية.

وعليه يرى رئيس المجلس الشعبي الوطني انه من الضروري مراجعة اتفاقات الشراكة بهدف اقامة شراكة جديدة بطموح اوسع وأن يبني مستقبل العلاقات بين أوروبا وبلدان المغرب العربي على علاقة متساوية من الاساس.

من جهتها، اشارت السيدة بوسماحة هوارية، رئيسة لجنة الشؤون الاقتصادية والتنمية والصناعة والتجارة والتخطيط الى ان الهدف الاساسي الذي دفع بالجزائر الى ابرام مثل هذا الاتفاق هو الرغبة في فك العزلة التي كانت تعيشها البلاد جراء المأساة الوطنية وتطوير الاقتصاد من خلال توظيف مختلف الاستثمارات المباشرة للمؤسسات الأوروبية في الجزائر وإعادة تأهيل المؤسسات الجزائرية بموجب ربط علاقات شراكة فعلية بين المؤسسات الوطنية بالمؤسسات الأوروبية.

وقالت ان القبول بشروط الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 تم دون اجراء تفاوض متكافئ ومتوازن

وقد شكل هذا اليوم الدراسي فضاء للخبراء والمختصين الاقتصاديين للتذكير بتحفظاتهم التي صاحبت التوقيع على الاتفاق منذ البداية والاستشهاد بالانعكاسات التي افضى اليها، وللدعوة الى ارساء توجه جديد يضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار.

وفي كلمة افتتاحية قرأها نيابة عنه السيد عز الدين بوطالب، أكد السيد عبد العزيز زيارى، رئيس المجلس الشعبي الوطني، في ان المقاربة التجارية للشراكة لم تسفر عن مسار تنموي كفيل برفع التحديات الاقتصادية وخاصة منها التحديات الاجتماعية التي تواجهها بعض دول الضفة الجنوبية والخطر من ذلك هو اتساع الهوة فيما يخص الثروات والازدهار بين بلدان الضفتين.

ورغم إقراره بأن ابرام الجزائر لاتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي يعتبر قرارا سياسيا وفق منظور حاسم وصارم لاضفاء بعد استراتيجي طويل المدى على هذه العلاقات مع المجموعة الأوروبية، إلا أنه سجل تركيز الشركاء الأوروبيين على الجانب التجاري للاتفاقات ومن ثم تجاهل الحقائق الاقتصادية والاجتماعية وحتما السياسية لبلادنا.

كما حمل رئيس المجلس الشعبي الوطني الاضطرابات السياسية التي تشهدها بعض



أكد الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، والوزير الأول أحمد أويحيى، بمناسبة اليوم البرلماني حول دور المنتخبين والتنمية الذي نظّمه حزب التجمع الوطني الديمقراطي، يوم 08 مارس 2011، على ضرورة توجيه عناية المنتخبين المحليين إلى ما يخدم مصلحة المواطنين، وبما يعيد الاعتبار للجنة الأولى في سلم اللامركزية، مع إشراك حقيقي للجماعات والإدارات المحلية في مسارات التنمية ومراحل صناعة القرار على المستوى المحلي.

أصبح يعاني منها المنتخبون المحليون كثيرا، موضحا أن ذلك يحول دون التسيير الشفاف لهذه المؤسسات التي تعتبر واسطة بين الدولة والشعب، ويمنع تحقيق تنمية محلية حقيقية، حيث لا يستطيع رئيس المجلس الشعبي البلدي أن يسيطر تنمية تتماشى مع قرارات المجلس في ظل مركزية القرار، وأشار إلى أن القوانين التي يعمل بها والتي جاءت في سنة 1967 وفي بداية التسعينيات، تعتبر قوانين ظرفية لم تعد الآن تخدم مصالح الدولة ولا المنتخبين ولا المواطنين.

وفي ذات السياق، اعترف صديق شهاب، أن مشروع قانون البلدية الجديد المقرر مناقشته سيعرف تعديلات هامة، استجابة للتحولات التي تعرفها الجزائر مؤخرا في إشارة إلى ارتفاع الأصوات المطالبة بمزيد من الديمقراطية.

بينما أكد رئيس المجموعة البرلمانية للحزب على أهمية منح مزيد من الصلاحيات للمنتخب المحلي وأن يكون المنتخب حاضرا وبقوة في خريطة التحول الاقتصادي والاجتماعي ببلادنا، ليس فقط في رسم خريطة التنمية المحلية ولكن بتحفيظه في ان يشارك في تنفيذها وداعبا نواب الحزب للمساهمة وإثراء المشروع.

الغائب، الذي يجب أن يسترجع هذا الدور من أجل المصلحة العامة.

من جهته، قال عضو المكتب الوطني في التجمع الوطني الديمقراطي، ونائب رئيس المجلس الشعبي الوطني، شهاب صديق، إن المواطنين يطالبون بالتغيير، وهو ما يجب أن يقوم به حزب الأرندي قبل أن تطالهم عجلة التغيير التي تدور رحاها حاليا على المستويين الإقليمي والعربي.

وأضاف، شهاب صديق، في مداخلة له بعنوان «المنتخب في ظل التحولات»، أن كل المواطنين يريدون التغيير، ولنا مؤهلات عديدة تمكننا من الاستمرار في قيادة الإصلاحات في البلاد، ودعا إلى إعادة كل الصلاحيات لرؤساء البلديات، وقال إنه «يجب أن يكون للمنتخب المحلي صلاحيات لتسيير السياسات وتنفيذها، مشيرا إلى أن المنتخب اليوم ليست له أي صلاحيات مقارنة مع هيئات أخرى ليست لها أي مصداقية، ويعاني من المسؤوليات الجزئية، وأوضح أن رئيس البلدية يجد نفسه دائما في مواجهة العدالة من أجل أشياء بسيطة وتافهة.

وعلى ذكر الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة، خلص ذات المتحدث، إلى مركزية التسيير التي

وأوضح ميلود شرفي الناطق الرسمي باسم الأرندي، في كلمة قرأها بالنيابة عن أويحيى، بأن للمنتخب دورا هاما ومحوريا في عملية التنمية والبلدية هي اللجنة الأساسية في أي مشروع تنموي، داعيا نواب حزبه في غرفتي البرلمان إلى إثراء مشروع قانون البلدية.

وأضاف شرفي أن صلاحيات المنتخب المحلي وأداء المجالس المنتخبة شكل، خلال السنوات الماضية، موضوع نقاش كبير وكان بمثابة الهاجس للمنتخبين، الأمر الذي أدى إلى ضرورة الاتفاق بشأن ضرورة تعديله.

وحسب ذات المتحدث، فإن التغييرات والتناقضات المسجلة منذ بدء تطبيق قانون 1990 وترسخ بعض الذهنيات والسلوكيات في تسيير تلك المجالس وبروز العديد من المستجدات اجتماعيا واقتصاديا، تدعو الجميع اليوم إلى المشاركة بجدية في إثراء مشروع القانون، خاصة بعد أن أثر ذلك على المنتخب الذي أصبح لا يلعب دوره كما يجب.

وختم الناطق باسم الأرندي كلمته بدعوة نواب حزبه إلى المرافعة على صلاحيات المنتخبين المحليين خلال النقاشات التي تتناول مشروع القانون، بما يستجيب لتطلعات المواطن الذي عانى كثيرا من مشاكل لها علاقة بدور المنتخب

في لقاء لفرع الجزائر للشبكة الإفريقية للبرلمانيين ضد الفساد دعوة لوضع استراتيجية شاملة تجمع كل الفاعلين لمحاربة الظاهرة



دعا المشاركون خلال اليوم الإعلامي لشبكة البرلمانيين الأفارقة ضد الفساد الذي عقد يوم الثلاثاء 26 أبريل 2011، بالجزائر إلى ضرورة تفعيل القوانين التشريعية التي أدرجتها البلاد في سياق محاربة الآفة، بحيث يلعب البرلمان دوره الرقابي من خلال ضمان المتابعة وإنشاء لجان تحقيق، مشيرين إلى أهمية أن يرقى العمل التطبيقي لهذه القوانين التي تتوفر عليها البلاد إلى مستوى جودتها وملاءمتها.

بظاهرة الفساد وآثاره، وكذا التنسيق مع كل القطاعات ذات الصلة بمكافحة الفساد والتعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيد الوطني، الإفريقي والدولي منها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، مجلس المحاسبة، الجمارك، الضرائب، الشرطة، الدرك الوطني، التربية، اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها.

وأكدت رئيسة الشبكة، أن محاربة الفساد أصبحت من أولويات الدولة الجزائرية في الوقت الراهن، مشيرة إلى أن هذا اليوم الإعلامي يأتي تزامنا مع خطاب رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة الذي جعل من مكافحة الفساد والوقاية منه من التحديات، نظرا لانعكاساته الخطيرة على تسيير الشأن العام ومبادئ الحكم الرشيد، قبل أن تشدد على أهمية مساهمة كل الأطراف الفاعلة في المجتمع من مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية ومجتمع مدني وأحزاب سياسية لمحاربة هذه الظاهرة.

وأشارت إليمي في هذا السياق، إلى أن البرلماني له دور هام في الرقابة والشفافية في تسيير المال العام، الأمر الذي يلزمه بأن يكون طرفا فاعلا في مكافحة سوء التسيير والرشوة والفساد، حتى يكون أهلا للثقة التي منحها له الناخبون، كما دعت إلى وضع إستراتيجية للتعاون مع باقي فروع الشبكة الناشطة على مستوى دول إفريقيا وكذا الهيئات الدولية من أجل الإسهام في القضاء على هذه الظاهرة.

العمومية وغيرها من النصوص القانونية التي تؤكد اسبقية الجزائر في محاربة هذه الظاهرة. ورغم كل الجهود المبذولة إلا ان السيد شيهوب يرى ان الآليات القانونية المعتمدة لحد الآن على المستويين الوطني والدولي بحاجة الى المزيد من التفعيل وتتطلب باستمرار تطويرها وتعميقها، من منطلق ان محاربة الفساد تقع على عاتق الجميع دون استثناء ولا تقتصر على الهيئات العمومية وحدها أو ان تنحصر في مجرد ادوات قانونية وتشريعية.

وقالت رئيسة شبكة البرلمانيين الأفارقة ضد الفساد بالجزائر، فريدة إليمي في كلمة ألقته خلال افتتاح أشغال اليوم الإعلامي للتعريف بالشبكة وأهدافها أن الجزائر انضمت رسميا إلى شبكة البرلمانيين الأفارقة ضد الفساد يوم 19 جانفي 2011 بعاصمة السينغال دكار، وقد تم المصادقة على نظامها الداخلي وخطة عملها في الاجتماعات التي عقدتها الشبكة بمقر المجلس الشعبي الوطني.

وأضافت إليمي، أن هذه الشبكة تعد آلية هامة على مستوى البرلمان الجزائري من أجل تمكين البرلمانيين من الإسهام في مكافحة الفساد وهي تهدف أساسا إلى دعم الشفافية والمسؤولية وتعزيز دور البرلمانيين وإسهامهم في البرامج الحكومية كأمن وسيلة من أجل ضمان الرقابة وإشراك المواطنين في هذه المهمة.

كما ستضطلع الشبكة، بمهمة متابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية وتطبيق القوانين الوطنية، تحسيس المجتمع المدني والأحزاب السياسية

ودعا الدكتور مسعود شيهوب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني الى ضرورة انخراط مختلف الفاعلين الاساسيين في الدولة والمجتمع وتحديد منظمات المجتمع المدني ووسائل الاعلام والاحزاب السياسية في استراتيجية شاملة وفق تصور محدد يضع المصلحة العامة ويرسي دعائم الحكم الرشيد.

وتأتي هذه النظرة في سياق استكمال المساعي التي تم البت فيها، حيث اشار السيد شيهوب الى ان الجهود التي بذلتها الجزائر وما تزال تبذلها في مساعيها الرامية لمكافحة الفساد، نابعة من ارادة سياسية صريحة وواضحة للدولة الجزائرية وعلى رأسها رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، حيث تستهدف ارساء دعائم دولة الحق والقانون وتهيئة المناخ المناسب لتنمية شاملة ومستدامة.

واضاف ان هذه الارادة السياسية قد ترجمت من خلال العديد من النصوص التشريعية والآليات، منها المصادقة على اتفاقية الامم المتحدة ضد الفساد حيث تعتبر الجزائر من أولى الدول التي صادقت عليها، اصدار القانون المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته وتعديل الامر المتعلق بقمع ومخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الاموال من وإلى الخارج، اصدار قانون الوقاية من تبييض الاموال وتمويل الارهاب، تحيين العديد من القوانين الوطنية ذات الصلة بمحاربة الفساد ولاسيما قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجزائية، إنشاء الأقطاب القضائية المتخصصة وادراج اجراءات جديدة في قانون الصفقات



والاقتصادي، لافتا الانتباه إلى أن الجزائر متأخرة و مطالبة بالتحرك الفوري باتخاذ موقف مشددا على ضرورة مساعدة الحكومة التي بذلت مجهودا جبارا منذ سنة 2009 رغم الضغوطات.

من جانبه أشار الخبير بن يوسف عبد الله أن تطبيق التعريفية الجمركية في سنة 2015 ستؤدي بنا إلى خسائر أخرى داعيا إلى تأجيله إلى غاية 2020 واغتنام الفرصة في تشجيع الفلاحة المحلية وتقوية المؤسسات الجزائرية ومحيطها إلى جانب مراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسبا للمنافسة الخارجية.

للإشارة نشط موضوع هذا اليوم البرلماني عدد من المختصين والباحثين الأكاديميين بالإضافة إلى مدراء مؤسسات اقتصادية، حيث تناولوا بالتحليل والدراسة مختلف الجوانب المتعلقة باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منذ دخوله حيز التطبيق وإلى غاية اليوم وذلك على مستويات عدة قطاعات كالتجارة والصناعة والفلاحة وغيرها.

النصوص، ومشيرا في هذا السياق إلى أن الجزائر لم تعتبر من أخطاء الجارتين تونس والمغرب وكان الأحرى بهذه الدول التكتل والتوقيع كطرف واحد مع الاتحاد وهو طرح تعارضه فرنسا جملة وتفصيلا لأنه لا يخدم مصالحها.

وقفزت واردات الجزائر إلى حدود 40 مليار دولار واستقرت فيه بفضل تدابير قانون المالية التكميلي، بعدما كانت لا تتجاوز 12 مليار دولار في وقت سابق وكانت مرشحة لبلوغ 57 مليار دولار لو لم تتحرك الدولة و تبادر بإجراءات القانون بعينه استنادا إلى تقديرات مصلحة الجمارك، وفيما يخص التفكيك الجمركي الذي يكبد الطرف الجزائري خسائر فادحة سنويا لا تقل عن 2.2 مليار دولار وقد تصل إلى حدود 7 مليار دولار لتصبح بذلك الجزائر مفرغة بأتم معنى الكلمة للسوق الأوروبية.

وانتقد سراي بشدة الطرف الأوروبي الذي تقشف حتى الآن في منح الدراسة في الخارج للطلبة و في التحويل التكنولوجي المكلف و انسداد المفاوضات المتعلقة بالجانب الاجتماعي

المرتتب عن حل المؤسسات وفقدان عدد هائل من مناصب الشغل و كذا وضع الجزائر تحت المجهر من قبل النوادي التي قدمت لها قروضا منها نادي باريس ونادي لندن.

في حين طالب ذات المتدخل، ودعا سراي إلى مراجعة وثيقة الاتفاق بطريقة جذرية مطالبا بإيقاف الترقيع، منبها إلى ضرورة عدم الوقوع في فخ الطرف الأوروبي الذي يسعى جاهدا لحصر إعادة النظر في الجانب التجاري الذي يهم دون غيره، لأن الاتفاق بهذه الصيغة يشكل خطرا على الجزائر التي يقع العبء عليها، ذلك أن الاتحاد يكتفي بتسويق سلعه في السوق الجزائرية فيما يطلب من الجزائر لعب دور الدركي لإيقاف الهجرة غير الشرعية.

وزهد سراي إلى أبعد من ذلك حيث اعتبر أن المواد الواردة في الاتفاق تعد مساسا بسيادة الدولة على اعتبار أنها تقر بعدم إجراء الجزائر أي تغيير إلا بعد استشارة الاتحاد الأوروبي وهو أمر غير مقبول سياسيا، مرجعا الأسباب إلى النقص الفادح في التنسيق وفي قراءة

المخطط الوطني لمكافحة داء السكري دور المنتخبين لا يتوقف على سن القوانين بل يتضمن التحسيس بانشغالات المواطنين

نظمت لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني، بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الأربعاء 04 ماي 2011، بمقر المجلس، يوما برلمانيا حول موضوع «المخطط الوطني لمكافحة داء السكري».

وكان هذا اليوم البرلماني فرصة للمشاركة لمناقشة عدد من الإشكاليات المرتبطة بمكافحة انتشار هذا الداء في الجزائر، وكذا التكفل الأمثل بانشغالات المصابين به على المستويين الطبي والاجتماعي، بالإضافة إلى بحث سبل نشر التوعية بالوقاية من أسباب الإصابة بهذا الداء وكيفية التعامل مع مختلف أعراضه.

كما تعد هذه المبادرة البرلمانية،

أولى العمليات التحسيسية لدق ناقوس الخطر حول التطور المقلق لداء السكري في الجزائر، حيث أنه يستهدف حاليا حوالي 3 ملايين شخص، في خطوة أولية نحو تفعيل المخطط الوطني لمكافحة داء السكري، الذي جاءت فكرة تفعيله بناء على تقرير تم إعداده بعد سلسلة من اللقاءات الجهوية مع الأطراف المعنية. لتحقيق التكفل الأمثل بانشغالات المصابين والوقاية من أسباب الإصابة بهذا المرض الذي قد يصل عدد المصابين به بحسب توقعات وزارة الصحة إلى 2,4 ملايين شخص في أفق 2025.

أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني، عبد العزيز زيار، في كلمة قرأها نيابة عنه نائبه عز الدين بوطالب، أن الدور المنوط بالمنتخبين لا يتوقف على سن القوانين بل يتضمن التحسيس بانشغالات المواطنين من أجل ضمان التكفل بالمرضى.

وأوضح بوطالب أن هذا المرض المزمن والخطير بات يهدد فئة واسعة من أبناء المجتمع وهو ما يقتضي من الجميع برلمانا وسلطة تنفيذية ومجتمع مدني مزيدا من العناية والرعاية والاهتمام.

وقال نائب رئيس المجلس أن شأن الصحة العمومية مسؤولية تقع على عاتق الدولة والمواطن كما أن التكفل بها ليس حكرا على جهة دون أخرى على الرغم من توزيع الأدوار والمهام.

وأضاف أن المجلس الشعبي الوطني الذي يحتضن هذه الفعاليات يحرص كل الحرص على أن يبقى كما كان دائما الفضاء المناسب والمنبر الحر لتداول الرأي في كل القضايا التي تهم الشأن العام وخاصة تلك التي تشكل انشغالات لدى هيئات الدولة والمواطن وتقع الصحة في المراتب الأولى.

من جانبه، كشف رئيس اللجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني بالمجلس الشعبي الوطني، عبد القادر بلقاسم قوادري، أن نسبة المصابين بداء السكري في الجزائر تقدر بـ10 بالمائة أي ما يفوق 3 ملايين مصابا، حيث تتوقع وزارة الصحة ارتفاع هذا العدد إلى 4 ملايين و200 ألف في أفق سنة 2025.

وأوضح عبد القادر بلقاسم قوادري أن هذه الإحصائيات قد لا تنقل حقيقة الواقع خاصة وأن الكثير من مواطنين المناطق النائية والأرياف لا يقومون بعملية الكشف لعدم وفرة الإمكانيات اللازمة لتشخيص مرض داء السكري بهذه المناطق.

هذا وأكد قوادري على أن الهدف من تنظيم هذا اليوم البرلماني التحسيس والتوعية بمخاطر مرض داء السكري وإثراء النقاش حول مخطط مواجهة هذا الداء بإشراك كل الوزارات وليست وزارة الصحة فقط والجمعيات والخبراء والمختصين والباحثين ليقوموا بدورهم للحد من انتشار هذا المرض والوقاية منه.

وشدد رئيس لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني، في ذات السياق، على ضرورة تطبيق المخطط الوطني لمكافحة داء السكري كما ينبغي في الميدان سواء فيما يتعلق بتكوين الأطباء والمختصين حيث يتطلب هذا المخطط حسيه تخصيص ميزانية كبيرة للوقاية أفضل من تخصيصها للعلاج.

كما تطرق، ذات المتدخل، إلى التعقيدات التي يمكن أن تنجم عن داء السكري سواء على مستوى العين أو الكليتين أو القلب. فحسب المعطيات يتضح أن من 30 إلى 40 بالمائة من المرضى بداء السكري مصابون بالعجز الكلوي و70 بالمائة مصابون بارتفاع الضغط الدموي و75 بالمائة يعانون من أمراض القلب و30 بالمائة مصابون على مستوى الرجل منها 50 بالمائة تم بتر أرجلهم خلال 5 سنوات الأخيرة.

وأبرز المتحدث انه يمكن المساهمة في وقاية بعض الفئات الخاصة من الإصابة بهذا المرض مثل الأشخاص الذين يعانون من السمنة والأكثر عرضة للإصابة بهذا المرض مشيرا إلى إمكانية إصابة 80 بالمائة إن لم يتم اتخاذ إجراءات في التوعية مثل القيام ببرامج حمية غذائية وغيرها.

وفي ذات السياق، أكد رئيس اللجنة الوطنية لداء السكري، محمد بلحاج أن مرض السكري الذي يتطور بسرعة مقلقة في الدول المتخلفة يستهدف بصفة خاصة الشريحة التي تتراوح أعمارها ما بين 45 و55 سنة مما يتطلب وقاية أولية تنطلق من المدارس، لاسيما وأن التشخيص يكشف أن 50 بالمائة من المصابين يعانون من تعقيدات صحية.

وأشار السيد بلحاج إلى أن التحسن المسجل في

التكفل بالمصابين يبقى غير كاف مع نقص عدد الأطباء المختصين في بعض مناطق الوطن وعدم أهلية بعض الأطباء للتكفل بمرضى السكري.

وفي سياق متصل، أوضح ممثل وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي الدكتور عدان أن تغطية الضمان الاجتماعي لمرضى السكري تعد من أولويات قطاع العمل، لاسيما وأن السكري من النوع الثاني الأكثر انتشارا في وسط المسنين، مبرزا أن تعويض الأدوية لهذه الشريحة يتم بنسبة 100 بالمائة.

وكشف ممثل وزارة العمل أن استهلاك الأدوية المحلية الموجهة لفئة مرضى السكري عرف تطورا ملحوظا بفضل سياسة تشجيع المواطنين على استخدامها، الأمر الذي يساهم في تقليل نفقات الضمان الاجتماعي وبالتالي نفقات الدولة.

من جهتها، أعلنت مسؤولة عن البرنامج الوطني لمكافحة الأمراض غير المتنقلة بوزارة الصحة والسكان، نذير جميلة، أن 10 بالمائة من الجزائريين مصابون بداء السكري تكون أعمارهم من 25 سنة فما فوق ويقدر عدد السكان البالغين سن 25 سنة 21 مليون وسيرتفع عدد السكان في سنة 2025 إلى 44 مليون وبالتالي سيزداد عدد المصابين بهذا المرض مضيئة أن عدد المصابين يرتفع مع تزايد عدد السكان.

ونذرت نذير جميلة أثناء عرضها للمخطط الوطني لمكافحة الداء الذي يجب أن يكون شاملا 7 أهداف من بينها الوقاية من خلال تحسيس المواطنين بأهمية النمط المعيشي الذي عنده تأثير على ظهور داء السكري وكذا الكشف

المبكر الذي يعد عملية مهمة لاكتشاف المرض قبل ما تكون هناك مضاعفات وكذا تحسين التكفل بالمرضى إلى جانب تطوير الوحدات الصحية.

ومن بين أهداف المخطط، أبرزت المتحدثة ضرورة تكوين الكفاءات من أطباء ومختصين فيما يخص التكفل بمرضى داء السكري إضافة أنه يجب وضع سجلات فيما يخص هذا المرض للتمكن من معرفة العدد الصحيح من المرضى في الجزائر إلى جانب تطوير التربية الصحية.

كما أكدت على ضرورة إثراء المخطط الوطني لمكافحة الداء السكري ومناقشته من قبل كل المختصين والفاعلين للتوصل إلى تحديد أرضية لتجسيده في الميدان في أقرب وقت.

في حين، نبه رئيس مصلحة الطب الداخلي

بالمؤسسة الاستشفائية الجامعية بسطيف، البروفيسور رشيد مالك، إلى أن العديد من المصابين بداء السكري من النوع الثاني لا يدركون حقيقة إصابتهم، وهو الإشكال الذي يفرض إيجاد سبل للكشف المبكر عن الداء.

ودعا البروفيسور الأشخاص الذين لديهم عوامل الخطر لإجراء الفحص المبكر للوقاية من تعقيدات مرض السكري الصامت، والممثلين في الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 35 سنة، المرأة التي تنجب طفلا ثقيل الوزن وكذا الأشخاص قليلي النشاط البدني.

للإشارة، أرجع الأطباء المشاركون، انتشار داء السكري لقلة النشاط البدني بسبب الإدمان على وسائل التكنولوجيا وقلة الفضايات المخصصة لممارسة الرياضة، والنظام الغذائي غير الصحي، والسمنة وارتفاع معدل العمر.





الشبكات الاجتماعية عبر الانترنت بإمكانها أن تكون حلا للعجز المسجل في الاتصال بالجزائر



عبر العالم بحيث اوضح انه علاوة على ال 650 مليون منتسب في شبكة الفايسبوك يفوق عدد مستعملي شبكة توتير 200 مليون شخص فضلا على 100 مليون مستخدم للشبكات المهنية.

وتابع الخبير الجزائري في معرض حديثه عن التطور الذي تعرفه شبكة الفايسبوك من حيث الاستخدام والاثراء أنه خلال كل 20 دقيقة يتم تداول مليون موقع و 3 ملايين صورة و 10 ملايين تعليق.

وأضاف المتدخل في اشارة منه الى قوة موقع الفايسبوك أنه لوطنان هذا الأخير دولة لاحتل بسهولة الرتبة الثالثة بالنظر الى عدد المنتسبين اليه.

وبعد أن تناول علاقة الشباب بالانترنت أبرز السيد قرار أن نحو 90 بالمائة من مستخدمي الفايسبوك تقل أعمارهم عن 44 سنة معتبرا بأن هذه الشبكة والشبكات الاخرى فتحت أفقا واسعة للناس للتعبير بحرية عن آرائهم وطموحاتهم.

بينما ممثل المديرية العامة للأمن الوطني محافظ الشرطة، مصطفى عبد القادر، فقد تحدث عن بعض المخاطر التي قد تنجم عن استعمال هذه الشبكات خاصة ما تعلق بمعلومات تخص الحياة الشخصية للأفراد.

وعدد في هذا الشأن جملة من الأمثلة كسرقة المعلومات الخاصة والمعطيات البنكية وتسريب هذه المعطيات للشركات بغية تسويقها الى جانب مظاهر اخرى كمنشور الصور المخلة للحياء.

وبعد ان نبه الى أن ذلك لا يعني استخدام هذه المواقع اعتبر المتدخل ان الحل يكمن في التوعية والتحسيس في أوساط الشباب من خلال دور كل المؤسسات والفاعلين كالمدرسة والجامعة والمساجد والاعلام.

وفي ذات السياق أكد الخبير والباحث الجزائري في تكنولوجيا الاعلام والاتصال السيد يونس قرار أن 2.1 مليون جزائري يستعمل شبكة الفايسبوك من بين 678 مليون عبر العالم.

وأضاف السيد قرار ان الجزائر تحتل الرتبة ال 52 على المستوى العالمي من حيث استخدام هذه الشبكة في الوقت الذي تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى ب 154 مليون مستخدم.

كما أبرز الباحث في تدخله التنامي الكبير لعدد المشتركين والمستعملين لهذه الشبكات



أما مستشار وزير البريد وتكنولوجيا الاعلام والاتصال، السيد سليم عسلة، فقد أكد أن قطاعه يعمل على وضع برنامج طموح للتقليل من الهوة الرقمية ويبلغ عدد المشتركين في شبكة الانترنت ذات التدفق العالي حسب سلطة ضبط البريد والاتصالات 830 ألف مشترك في نهاية فيفري 2011 أي بمعدل ولوج يقدر ب 10 بالمائة.

وفي هذا الصدد، أشار، ذات المستشار، الى انشاء صندوق لتكثيف تكنولوجيا الاعلام والاتصال الذي ستطلق الوزارة قريبا بشأنه نداء للمساهمة فيه.

وفي سياق متصل أبرز السيد جبار ضرورة توظيف هذه الشبكات في بناء المواطنة والتمدن وكذا بالنسبة للمحافظة على الهوية مشيرا في ذات السياق الى ضرورة ان يكون الشباب الجزائري مساهما ومنتجا في هذه المواقع بما يملك من رصيد حضاري وثقافي وقيمي.

كما ناد ذات المتدخل إلى ضرورة توظيف الشبكات الاجتماعية هذه في تعميق المسار الديمقراطي وبعث مسار الاصلاحات التي تستعد الجزائر لاعادها وتنفيذها.

زياري، أن الجزائر لم تصادر يوما حق شببيتها في التواصل مع مختلف الأجناس من خلال شبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت لأنها عازمة على الماضي قدما في طريق التفتح.

وأشار، ذات المسؤول، أن مسؤولية الدولة كبيرة في وضع الاستراتيجية اللازمة للتوفيق بين رغبات شبابنا وحقهم في الانفتاح على العالم الخارجي، من جهة، وفي حمايته من تأثير أو مسخ أو استغلال تكون له عواقب وخيمة.

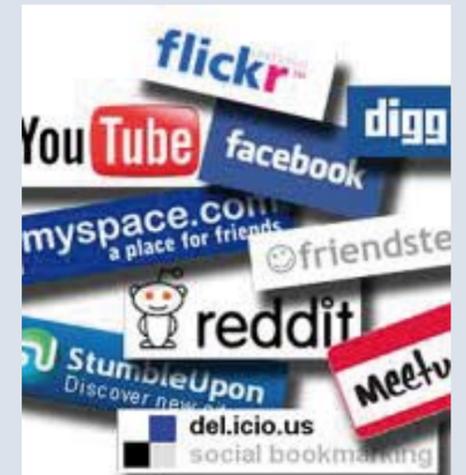
وفي معرض حديثه حول تنامي استخدام شبكة الفايس بوك عبر العالم نقل السيد بن سالم عن دراسة حديثة أن 90 بالمائة من الاسرائيلين يستخدمون هذه الشبكة، ولا يسبقهم في ذلك إلا الفيلبين بنسبة 92 بالمائة.

من جهته أكد وزير الشباب والرياضة، السيد الهاشمي جبار، أن الشبكات الاجتماعية عبر الانترنت بإمكانها أن تكون حلا للعجز المسجل في الاتصال بالجزائر، كالاتصال بين الاجيال أو بين الادارة والمواطن أو حتى داخل الجمعيات والمنظمات والاحزاب.

ودعا الوزير بالمقابل الى التركيز على إيجابيات ثورة المعلومات والاتصالات، خدمتا لمصلحة البلاد خاصة وأن جزءا كبيرا مما يجري بالعالم العربي اليوم هو نتيجة لهذه الشبكات وليس نتاج محلي فقط.

نظمت لجنة الشباب والرياضة والنشاط الجمعي بالمجلس الشعبي الوطني، يوم الاثنين 09 ماي 2011، بمقر المجلس، يوما برلمانيا موضوعه «شبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت : تحليل - رهانات - تأثير». نشطه برلمانيون وباحثون جامعيون ومختصون.

أكد رئيس لجنة الشباب والرياضة والنشاط الجمعي بالمجلس الشعبي الوطني، السيد بلقاسم بن سالم، في كلمة ألقاها باسم رئيس المجلس الشعبي الوطني السيد عبد العزيز



استقالة رئيس الوزراء إثر رفض البرلمان ميزانية التقشف



قدم رئيس الوزراء البرتغالي جوزيه سوكراتيس استقالته بعد رفض البرلمان ميزانية التقشف التي عرضها عليه. وصوتت أحزاب المعارضة الخمسة جميعها ضد هذه الإجراءات الهادفة إلى تفادي حتمية

عقد صفقة إنقاذ مماثلة للتي قدمت لإيرلندا واليونان العام الماضي. وكان سوكراتيس قد أعلن سابقاً أنه لن يتمكن من مواصلة إدارة البلاد إذا لم يتم تبني الميزانية. وشمل مشروع الميزانية التي تم

رفضها مقترحات بتخفيض الإنفاق وارتفاع الضرائب. وترى أحزاب المعارضة أنها إجراءات مفرطة. وكانت الميزانية هي رابع حزمة من إجراءات التقشف خلال عام. ومن المرجح أن يؤدي رفضها إلى صفقة إنقاذ مالية دولية.

وقال سوكراتيس في خطاب متلفز «اليوم كل حزب معارض رفض الإجراءات التي اقترحتها الحكومة لمنع لجوء البرتغال للمعونة الخارجية».

وجاء التصويت على مشروع الميزانية عشية انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي لوضع اللامسات الأخيرة على خطة لحل مشكلة الديون في منطقة اليورو.

20.4% من الاصوات فيما حصل الحزب الاشتراكي الديمقراطي على 19.1% و«الفنلنديون الحقيقيون» على 19.0%.

وأوضح الأستاذ في علم السياسة ايلكا روستيتساري من جامعة تامبيري لوكالة فرانس برس أن «الفرق بين الأصوات وعدد المقاعد يرتبط بحجم الدوائر الانتخابية. ولم يستطع حزب الوسط الذي تقوده رئيسة الوزراء ماري كيفينيمي إلا تحقيق المرتبة الرابعة مع 35 مقعداً و15.8% من الأصوات».



فاز المحافظون في الانتخابات التشريعية في فنلندا متقدمين بصعوبة على الاشتراكيين والقوميين الذين حققوا خرقاً تاريخياً، بحسب النتائج النهائية لفرز الأصوات كما أعلنتها اللجنة الانتخابية.

ومن أصل المقاعد البرلمانية الـ 200 المتنافس عليها، أعلنت اللجنة الانتخابية فوز الائتلاف الوطني (محافظون) بـ 44 مقعداً مقابل 42 للحزب الاشتراكي الديمقراطي و39 مقعداً لقومي «الفنلنديون الحقيقيون». ونال الائتلاف الوطني

المحافظون يفوزون في الانتخابات التشريعية والقوميون في المرتبة الثالثة

الحزب الحاكم يسيطر على البرلمان



أظهرت النتائج النهائية للانتخابات المحلية التي شهدتها نيجيريا في السادس والعشرين من الشهر الجاري تفوقاً لمرشحي

حزب الشعب الديمقراطي الحاكم في الفوز بمناصب حكام الولايات وأعضاء البرلمانات المحلية في 15 ولاية نيجيرية من مجموع 27 ولاية واجهوا فيها منافسيهم من مرشحي حزب مؤتمر التغيير التقدمي الذي يتزعمه المرشح الرئاسي الخاسر محمدو بوهاري على مستوى الدولة.

وطبقاً لما صدر اليوم الخميس عن مفوضية الانتخابات النيجيرية بشأن نتائج عمليات فرز الأصوات النهائية فقد حقق الحزب اكتساحاً في ولايات الشمال ذات الكثافة السكانية المسلمة والتي شهدت أعمال عنف ذات سمة طائفية وهي المناطق التي دعت قيادات

المعارضة فيها لنفسها بأحقية إنتاج رئيس البلاد الجديد والسيطرة على مقاعد حكم الولايات في مناطقهم بعيداً عن سيطرة الحزب الحاكم في الانتخابات المحلية برغم ما شهدته من إقبال متوسط من النيجيريين.

كما أسفرت نتائج الانتخابات المحلية عن استمرار قبضة الحزب الحاكم على القدر الأكبر من ولايات الدولة، وأسفرت الانتخابات المحلية كذلك عن تقديم ثمانية وجوه جديدة كحكام ولايات إلى جانب 17 وجهاً قديماً جدد الناخبون ثقتهم فيهم للبقاء في مناصبهم معظمهم من قيادات الحزب.

رئيس الوزراء الكندي ينتزع أغلبية مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية



رئيس الوزراء الكندي الحالي ستيفن هاربر المنتمي إلى حزب المحافظين تمكن من الظفر بولاية جديدة عقب انتزاعه أغلبية مقاعد البرلمان في الانتخابات التشريعية المبكرة التي تم إجراؤها أمس الاثنين. «المحافظ»

هاربر زعيم المحافظين ركز حملته الانتخابية على الاستقرار واعداء الكنديين باستمرار الانتعاش الاقتصادي وعدم زيادة الضرائب. «أنها أمسية رائعة أصدقائي يمكنني القول إن لدينا أغلبية قوية في الحزب المحافظ».



الحزب الحاكم يحتفظ بالسلطة في انتخابات عامة والمعارضة تحقق أكبر نصر انتخابي منذ 50 عاماً



حصلت المعارضة في سنغافورة على ستة مقاعد من أصل 87 مقعداً في برلمان البلاد، مما يعد أكبر نصر انتخابي حققه خلال نصف قرن. وعلى الرغم من أن حزب العمل الشعبي (بي أيه بي) -الذي يحكم البلاد منذ 40 عاماً- فاز ببقية مقاعد البرلمان الـ 81، إلا أن المعارضة وصفت

النتائج التي حققتها بأنها «حدث سياسي بارز».

وظل حزب العمل الشعبي يهيمن على الحياة السياسية في البلاد من استقلالها عام 1965.

ومن بين أبرز المكاسب التي حققتها المعارضة الفوز في الدائرة التي كان يسيطر عليها

الحزب الديمقراطي الجديد ذو التوجه اليساري بزعماء جاك لايتون الذي يحتل المرتبة الثانية زاد من عدد مقاعده في البرلمان مما جعل الحزب الليبرالي الذي يمثل تيار الوسط والذي حكم كندا على مدى معظم تاريخها يستحوذ على ثلاثة وثلاثين مقعداً فقط.

جاك لايتون يقول: «الكنديون طلبوا من الديمقراطيين الجدد تحمل المزيد من المسؤولية في البرلمان للمرة الأولى في تاريخنا طلبوا منا أن نصبح القوة المعارضة الرئيسية».

ومني زعيم الحزب الليبرالي مايكل ايجناتيف بهزيمة نكراء فيما لم يحالف الحظ كتلة الكيبك ما يؤشر إلى هزيمة سكان المقاطعة الفرنكوفونية وانفتاح كبير على كندا الناطقة بالانكليزية.

وزير الخارجية.

ووصف رئيس الوزراء لي هسين لونغ نتائج الانتخابات بأنها «نقطة تحول». وأضاف خلال مؤتمر صحفي «تشير هذه الانتخابات إلى تغير بارز في المشهد السياسي». وتابع قائلاً «العديد من الناس يريدون أن تتبنى الحكومة أسلوباً مختلفاً، ويرغب العديد منهم في سماع المزيد من الأصوات المعارضة في البرلمان لمراقبة حكومة حزب العمل الشعبي». وقال لونغ إن حزبه سيجري ما سماه «بحثاً عن الذات»، معرباً عن استعداده للتعاون مع نواب المعارضة في البرلمان.

وعلى الرغم من احتفاظ الحزب الحاكم بأغلبيته في البرلمان، إلا أن نسبة المصوتين له انخفضت من 67 في المائة خلال الانتخابات الماضية إلى 60 في المائة خلال الانتخابات الحالية.

الفكر البرلماني في عددها 27

الفكر البرلماني 27

مجلس الأمة
الجزائر

عدد أسبوع والعشرون - أبريل 2016
مجلة متخصصة في القضايا والوثائق الرئاسية، يصدرها مجلس الأمة

مبادرة تعزيز سياسة
الإصلاحات الوطنية
الشاملة وتعميق
المسار الديمقراطي

الديمقراطية
... مبادئ ...
وممارسة...

البرلمان وتحديات
المستقبل

ندوة مجلس الأمة
حول المخدرات
واتارها الاقتصادية
والاجتماعية

تغذية تشييل المرأة شي
الجالس الشعبية الحامية
والبرلمانية بين عمالتي
التأسيس الدستوري
والتشيين القانوني

أمن التنمية...
أفق جديد
للأمن الدولي

مجلس الأمة

في العدد القادم

القانون الذي يحدد
تنظيم المحكمة العليا
وعملها واختصاصها

القانون المتعلق
باختصاصات مجلس
الدولة وتنظيمه وعمله

متابعة خاصة لقانون
المالية التكميلي